الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع)
Gulf Navigation Holding PJSC

التقرير السنوي ٢٠١٩

الإمارات
THE EMIRATES

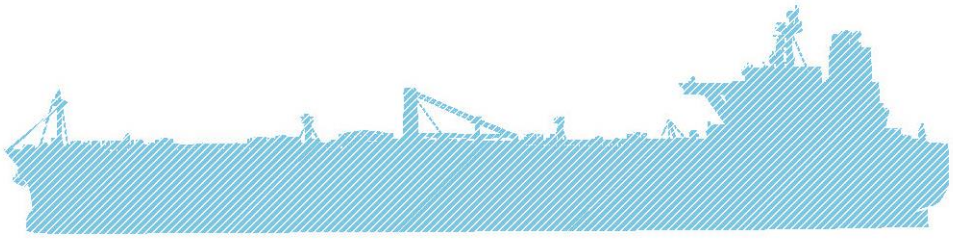

المحتويات

٠١	شركة الخليج للملاحة القابضة
٠٢	كلمة رئيس مجلس الإدارة
٠٣	تقرير مجلس الإدارة
٠٦	تقرير مدقق الحسابات المستقل
١٢	بيان المركز المالي الموحد
١٣	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد
١٤	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
١٥	بيان التدفقات النقدية الموحد
١٧	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

شركة الخليج للملاحة القابضة

تعد شركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع شركة متكاملة ومتضافرة الجهود تقوم بأعمال تجارية متعددة، وهي شركة الملاحة والنقل البحري المتخصص الوحيدة المدرجة في سوق دبي المالي منذ فبراير ٢٠٠٧ تحت الرمز "GULFNAV". ويقع مقر الشركة في دبي، وتمتلك فروعاً في الفجيرة وخورفكان وأبو ظبي، إضافة إلى فرع خارجي في السعودية ، وتمتلك الشركة أسطولاً من ناقلات المواد الكيميائية وسفن نقل المواشي وسفن دعم العمليات والخدمات البحرية وعمليات إصلاح السفن، وبما أن الشركة حائزة على شهادة أيزو ٩٠٠١:٢٠١٥ ومعتمدة من قبل بيروفيريتاس، فإنها تلتزم بالامتثال لمتطلبات قانون الإدارة الدولية لعمليات أمن السفن ومنع التلوث والتحكم البيئي؛ كما وتعمل الشركة باستمرار على تحديث وتطوير عملياتها وتقديم خدمات عالية الجودة للأسواق المحلية والدولية، مما يتيح فرصاً جديدة للارتقاء بمستوى خدمة العملاء الحاليين، وجذب عملاء جدد.

شركاتنا التابعة

الخليج للملاحة لإدارة العمليات البحرية (ش.ذ.م.م)
Gulf Navigation Maritime and Operations Management LLC

الخليج لإدارة السفن (ش.ذ.م.م)
Gulf Ship Management LLC

الخليج للملاحة بوليمار البحرية (ش.ذ.م.م)
Gulf Navigation Polimar Maritime LLC

شركة الخليج لناقلات النفط (ش.ذ.م.م)
Gulf Crude Carriers LLC

شركة الخليج لناقلات الكيماويات (ش.ذ.م.م)
Gulf Chemical Carriers LLC

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات المساهمين الكرام:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أصالة عن نفسي ونيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي لشركة الخليج للملاحة القابضة ش م ع "الشركة" للسنة المنتهية بـ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، إضافة إلى البيانات المالية الموحدة التي تسلط الضوء على الوضع المالي للشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م.

على الرغم من إظهار البيانات المالية خسائر لهذا العام، إلا انه تم تسجيل نمو في الإيرادات التشغيلية بمعدل ١٣٪ بحلول نهاية العام ٢٠١٩ مقارنة بالفترة ذاتها من العام ٢٠١٨. حيث بلغت قيمة الإيرادات التشغيلية ١٦٦ مليون درهم إماراتي مقارنة مع ١٤٧ مليون درهم إماراتي من الفترة ذاتها من من عام ٢٠١٨ وقد بلغ مجموع خسائر الشركة ٣٢٧ مليون درهم إماراتي خلال عام ٢٠١٩، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة في مخصص الاستهلاك والإهلاك المرتبط باسطول الشركة، والزيادة في صافي تكلفة التمويل ومخصص انخفاض قيمة السفن والشهرة.

كما وأستحوذت الشركة على اربعة سفن لنقل المواشي في النصف الثاني من ٢٠١٨، وكذلك رسملة سفينة جديدة متخصصة بخدمات حفر الآبار في مايو ٢٠١٩. إضافة الى زيادة مصاريف الإستهلاك الخاصة بكافة أعمال الحوض الجاف والتي تمت على اربعة ناقلات للبتروكيماويات خلال العام الماضي.

هذا واستطاعت الخليج للملاحة التكيف مع التحديات التي فرضها المناخ الاقتصادي خلال العام الماضي. حيث أنجزت الشركة بنجاح كافة عمليات الصيانة الإلزامية لمدة عشر سنوات لسفنها الأربعة المستأجرة من قبل شركة سابك، وبالرغم من الفترة السابقة التي واجهت فيها الخليج للملاحة انخفاضاً في معدل تأجير سفنها، إلا أنها تمكنت من ضمان عقود حالية وطويلة الأجل لتأجير ثمانية سفن من أصل سفنها التسع. ومن حيث هيكل التكاليف قامت الشركة بإعادة الهيكلة التنظيمية لعملياتها وللشركات التابعة لها بشكل يضمن استمرارية العمل وتعزيز الإنتاجية بأقل التكاليف الممكنة في المستقبل القريب. وتواصل الشركة أيضًا الاستعانة بمصادر خارجية متخصصة في مجال إدارة السفن لإدارة مهامها على أسطولها بالكامل بهدف تحسين هيكل التكلفة.

كما ويعمل مجلس إدارة الخليج للملاحة على مراجعة جميع خيارات النمو الاستراتيجية حتى تعود الشركة إلى تحقيق الأرباح؛ وينصب تركيزنا في الوقت الحالي على مواصلة العمل لخلق فرص للتغيير الإيجابي من خلال إعادة هيكلة الشركة من الناحية الإدارية والتشغيلية؛ حيث تعد الخليج للملاحة الآن أكثر تميزاً وتكيفاً مع متغيرات القطاع من أي وقت مضى. هذا وسنستمر بالعمل على حل القضايا القديمة وسنظل متفائلين من القدرة على تحقيق التميز التشغيلي والمالي في المستقبل القريب.

ونحن ممتنون لجميع المساهمين الرئيسيين لدعمهم المستمر خلال العام الماضي. ونتوقع أن يصبح قطاع تأجير الناقلات أكثر جاذبية قبل تنفيذ المعايير العالمية التي تفرضها المنظمة البحرية الدولية لعام ٢٠٢٠، وكذلك التاثير الإيجابي لإنخفاض أسعار النفط . هذا ومع تصاعد تفشي فايروس COVID-١٩ فإن شركة الخليج للملاحة تعد محصنة بشكل جيد ضد تقلبات السوق الأخيرة، حيث أن لديها خمسة ناقلات بتروكيماوية من أصل ستة ناقلات تعمل وفقاً لعقود ثابتة وطويلة الأجل، حيث تتراوح الفترات المتبقية لتلك العقود من عام واحد إلى أربعة أعوام، ونعمل جاهدين على تحقيق التوازن بين عقود التأجير قصيرة وطويلة المدى بهدف تحسين الإيرادات التشغيلية.

كما وتعمل الخليج للملاحة حالياً على إستقطاب مستثمرين محتملين من خلال إصدار صكوك بقيمة ١٢٥ مليون درهم عن طريق الاكتتاب الخاص. من المتوقع أن يتم استخدام عائدات الصكوك لتعزيز سيولة الشركة في الوقت الراهن.

وفي الختام أريد أن أتقدم بجزيل الشكر لفريق إدارة الشركة، كما أتقدم بشكري الجزيل إلى مستثمرينا وشركاءنا على ثقتهم الكبيرة بنا وسنواصل العمل على تعزيز المكانة المالية والتشغيلية للشركة خلال عام ٢٠٢٠.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

سعيد مبارك راشد الهاجري
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في ٣١
ديسمبر ٢٠١٩

تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

يسر أعضاء مجلس الإدارة تقديم تقريرهم والبيانات المالية الموحدة لشركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع ("الشركة") والشركات التابعة لها (يشار إليها مجتمعة بـــ "المجموعة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. سوف يتم عرض التقرير والبيانات المالية الموحدة على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للشركة المقرر عقده في النصف الأول من ٢٠٢٠.

الأنشطة الرئيسية

تقوم بشكلٍ رئيسي المجموعة بأعمال النقل البحري للبضائع وتأجير السفن وخدمات الشحن والنقل البحري بموجب عقود خاصة للركاب والتجّار وخدمات التخليص والشحن الجمركي وخدمات تحميل الحاويات وتفريغها وإخلائها وتعبئتها.

النتائج وتوزيعات الأرباح

إن نتائج المجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبينة في الصفحة رقم **١٣** من هذه البيانات المالية الموحدة.

مبدأ الاستمرارية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها الحالية بمبلغ ١٥١,٩٩٥ ألف درهم (٢٠١٨: ٣٤٤,٩٥١ ألف درهم) وتراكمت على المجموعة خسائر بقيمة ٤٤٥,١٩٥ ألف درهم (٢٠١٨: ١٢٠,٢٦٣ ألف درهم). تكبدت المجموعة خسائر بقيمة ٣٢٦,٩٧٧ ألف درهم (٢٠١٨: ٣٩,٩٠٦ ألف درهم) للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. علاوة على ذلك، قامت المجموعة بخرق تعهداتها المالية مع المقرضين للحصول على القرض الرابع لأجل مما يترتب على ذلك استحقاق سداد القرض عند الطلب [كما هو مبين في إيضاح ١٨ (د)]. علاوة على ذلك، لم تتمكن المجموعة من سداد ديونها المستحقة.

على الرغم من أن هذه الأحداث تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، إلا أن الإدارة ومجلس الإدارة قد قدموا خطة عمل مطورة جديدة لضمان الاستمرارية للمجموعة ولذلك قاموا بإعداد هذه البيانات المالية الموحدة على هذا الأساس.

وفقًا لخطة العمل، فإن المجموعة بصدد إصدار صكوك إسلامية غير قابلة للتحويل بمبلغ ١٢٥,٠٠٠ ألف درهم عن طريق الاكتتاب الخاص. بعد نهاية السنة، في ١٦ يناير ٢٠٢٠، أصدر مجلس الإدارة قرارًا بإصدار مثل هذه الصكوك الإسلامية غير القابلة للتحويل. حصلت المجموعة على موافقة من السلطة التنظيمية في ١٢ مارس ٢٠٢٠ وستسعى للحصول على الموافقة المطلوبة من المساهمين في الجمعية العمومية التي ستنعقد بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٠. ووفقًا لخطة العمل، فسيتم استخدام عائدات إصدار الصكوك الإسلامية غير القابلة للتحويل لتسوية الالتزامات المتأخرة، وسداد الديون وكذلك استيفاء متطلبات رأس المال التشغيلي.

ويأخذ مجلس الإدارة بالحسبان علاوة على ذلك جميع الخيارات لتعزيز هيكل رأس المال للمجموعة. وفي هذا السياق، تجري أيضًا مناقشات مع البنوك التي تتعامل معها المجموعة لتمديد التزامات السداد للتسهيلات القائمة بهدف إنشاء هيكل رأسمالي طويل الأجل مناسب للشركة.

بعد النظر في الوقائع المذكورة أعلاه ومراجعة توقعات التدفقات النقدية للمجموعة لمدة لا تقل عن اثني عشر شهرا، ومع مراعاة الحصولة على موافقة الجمعية العمومية على إصدار الصكوك الإسلامية غير القابلة للتحويل، فمن المتوقع بشكل معقول بأن

المجموعة لديها الموارد الكافية لمواصلة أعمالها وفق مبدأ الاستمرارية في المستقبل المنظور. لذلك، تواصل المجموعة اعتماد أساس الاستمرارية عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة.

أعضاء مجلس الإدارة

فيما يلي السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة خلال السنة:
السيد سعيد مبارك راشد الهاجري (رئيس مجلس الإدارة) - عُين بتاريخ ٢٠١٩/٠٤/١٥
السيد أحمد عيسى أحمد حارب الفلاحي (نائب رئيس مجلس الإدارة) - عُين بتاريخ ٢٠١٩/٠٤/١٥
السيد أسامة محمد علي البرواني (عضو مجلس إدارة) - عُين بتاريخ ٢٠١٩/٠٤/١٥
السيد نور الدين شريف موسى سحويل (عضو مجلس إدارة) - عُين بتاريخ ٢٠١٩/٠٤/١٥
السيد عبد الرحمن محمود عبد الرحمن محمد العفيفي (عضو مجلس إدارة)
السيد أحمد محمد فتحي كيلاني (عضو مجلس إدارة)
السيد أجيت فيجاي جوشي (عضو مجلس إدارة) – عُين بتاريخ ٢٠١٩/٠١/١٣
السيد محمد زياد طارق رسلان الحواري (عضو مجلس إدارة) – قدم استقالته بتاريخ ٢٠١٩/٠١/٠٧
السيد عبدالله سعيد عبدالله بروك الحميري (رئيس مجلس الإدارة) - حتى ٢٠١٩/٠٤/١٥
السيد أنس صبحي أحمد عطاطرة (نائب رئيس مجلس الإدارة) - حتى ٢٠١٩/٠٤/١٥
السيد ماجد عطاالله الشمروخ (عضو مجلس إدارة) - حتى ٢٠١٩/٠٤/١٥
السيد مصطفى غازي خريبة (عضو مجلس إدارة) – عُين من ٢٠١٩/٠١/١ حتى ٢٠١٩/٠٤/١٥

مدققي الحسابات

لقد تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة من قبل ديلويت آند توش (الشرق الأوسط).

وقع على تقرير مجلس الإدارة

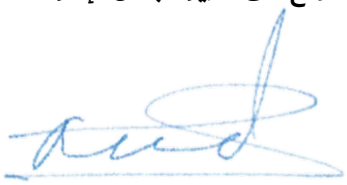

السيد سعيد مبارك راشد الهاجري
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة المساهمين
شركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة **لشركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع** ("الشركة") **وشركاتها التابعة** (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وعن أدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في فقرة "مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من هذا التقرير. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين إلى جانب متطلبات أخلاقيات المهنة والاستقلالية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة الامارات العربية المتحدة، وقد استوفينا جميع مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا الأساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية الموحدة.

عدم اليقين الجوهري المتعلق بالاستمرارية

نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم ٢ من البيانات المالية الموحدة، والتي تشير إلى تكبد المجموعة خسارة قدرها ٣٢٧ مليون درهم (٢٠١٨: ٤٠ مليون درهم) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وفي ذلك التاريخ، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ ١٥١ مليون درهم (٢٠١٨: ٣٤٥ مليون درهم). كما هو مبين في إيضاح ٢، تشير هذه الأحداث أو الظروف، بجانب الأمور الأخرى المنصوص عليها في الإيضاح رقم ٢، إلى وجود شكوك جوهرية تتعلق بقدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إن رأينا غير متحفظ بشأن هذا الأمر.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في رأينا المهني، كان لها أكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم التعامل مع تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة بشكل إجمالي وعند تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. وبخصوص كل أمر من الأمور الموضحة أدناه، فإن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا لهذا الأمر موضح في هذا السياق.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول أمر التدقيق
انخفاض قيمة السفن كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغت القيمة الدفترية للسفن ٩٧٦,٥ مليون درهم، كما هو موضح في إيضاح ٧. وتستند قيمتها القابلة للاسترداد على تقييم القيمة العادلة الأعلى ناقصًا تكلفة البيع والقيمة المستخدمة. يتم حساب القيمة المستخدمة باعتبارها صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، في كل حالة على أساس كل سفينة على حدى. وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ *انخفاض قيمة الموجودات*، يتعين على المنشأة اختبار انخفاض قيمة السفن بمجرد ظهور مؤشرات على ذلك. يتم إثبات انخفاض القيمة في بيان المركز المالي الموحد عندما يكون المبلغ القابل للاسترداد أقل من صافي القيمة الدفترية وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦، كما هو مبين في الإيضاح رقم ٤ من البيانات المالية الموحدة. يعتمد تحديد المبلغ القابل للاسترداد على التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة والقيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع (أيهما أعلى). لقد اعتبرنا أن الأمر المتعلق بانخفاض قيمة السفن هو من أمور التدقيق الرئيسية بالنظر إلى طريقة تحديد القيمة القابلة للاسترداد وأهمية قيمتها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة. بالاضافة إلى ذلك، تستند المبالغ القابلة للاسترداد على استخدام افتراضات أو تقديرات أو تقييمات مهمة قامت بها الادارة، وخاصة توقعات التدفقات النقدية المستقبلية وتقدير معدل الخصم.	تضمنت إجراءات التدقيق لدينا تقييم تصميم وتنفيذ ضوابط تحليل انخفاض القيمة وحساباتها. بالإضافة إلى ذلك، قمنا أيضًا بإجراءات المراجعة الموضوعية التالية: ▪ قمنا بإشراك أخصائي التقييم الداخلي لدينا لتقييم تقييم السفن وخاصة معدل الخصم المستخدم؛ ▪ قمنا بتقييم ما إذا كانت النماذج المستخدمة من قبل الإدارة لحساب المبلغ القابل للاسترداد لكل سفينة تتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛ ▪ حصلنا على وقمنا بتحليل الافتراضات الأساسية التي ▪ قدمتها الإدارة لتحديد ما إذا كانت معقولة وقابلة للإثبات؛ ▪ أجرينا تحليلًا لمعدلات الخصم و / أو المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال؛ ▪ قمنا بتقييم افتراضات التدفقات النقدية للإيرادات الرئيسية بما في ذلك الاستخدام المتوقع والنسب اليومية لتلك التي تحققت في السنوات السابقة والعقود الموقعة؛ ▪ معدلات التعادل اليومية المحتسبة التي سيتعين المطالبة بها لاسترداد القيمة الدفترية ومقارنتها بالمعدلات الفعلية اليومية المحققة؛ ▪ مقارنة التكاليف المتوقعة لكل سفينة بتلك التي تكبدتها في السنوات السابقة وفهمها والتحديات الصعبة؛ ▪ مراجعة التوقعات لتحديد استبعاد الإنفاق الرأسمالي المعزز؛ ▪ إعادة الدقة الحسابية لتنبؤات التدفقات النقدية؛ و ▪ قمنا بتقييم الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا الأمر مقابل متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول أمر التدقيق

انخفاض قيمة الشهرة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغت القيمة الدفترية للشهرة ١٤٣,٥ مليون درهم، كما هو مبين في الإيضاح رقم ٩.

وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ *انخفاض قيمة الموجودات*، يتعين على المنشأة اختبار الشهرة المستحوذ عليها في اندماج الأعمال على أساس انخفاض القيمة سنويًا على الأقل بغض النظر عما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة.

يتم إثبات انخفاض القيمة في بيان المركز المالي الموحد عندما يكون المبلغ القابل للاسترداد أقل من صافي القيمة الدفترية وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦، كما هو مبين في الإيضاح رقم ٤ من البيانات المالية الموحدة. يعتمد تحديد القيمة القابلة للاسترداد بالأساس على التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة

لقد اعتبرنا أن الأمر المتعلق بانخفاض قيمة الشهرة هو من أمور التدقيق الرئيسية بالنظر إلى طريقة تحديد القيمة القابلة للاسترداد وأهمية تلك قيمتها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

قمنا باختبار نماذج انخفاض القيمة والافتراضات الرئيسية التي تستخدمها الإدارة بمشاركة أخصائيي التقييم لدينا. وتضمنت إجراءات المراجعة لدينا ما يلي:

- فهم عملية إجراء الأعمال لتقييم انخفاض القيمة، وتحديد الضوابط الداخلية ذات الصلة واختبار تصميمها، وتنفيذ عملية تقييم انخفاض القيمة، بما في ذلك مؤشرات انخفاض القيمة.
- قمنا بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية في النماذج المستخدمة من قبل الإدارة لحساب القيمة القابلة للاسترداد تتوافق مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- حصلنا على وقمنا بتحليل خطط الأعمال المعتمدة لكل أصل (أو لكل وحدة توليد نقد، حسب الاقتضاء) لتقييم دقة الحسابات والمعقولية الشاملة للافتراضات الرئيسية؛
- أجرينا مقارنة لنتائج التدفق النقدي التاريخي الفعلي بالتوقعات السابقة لتقييم دقة التوقعات.
- قمنا بتقييم المنهجية المستخدمة من قبل المجموعة لتقدير متوسط التكلفة المرجح لرأس المال ومقارنة ذلك بمعدلات الخصم المستخدمة من قبل الشركات المماثلة الأخرى والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بالقطاع الخارجي؛
- أجرينا بقياس فرضيات المقارنة المعيارية لمعدلات النمو طويلة الأجل للناتج الإجمالي المحلي وتوقعات التضخم طويلة الأجل مع المصادر الخارجية للبيانات التي تنشرها وكالات النقد العالمية؛ و
- قياس القيم بمضاعفات السوق حسب الاقتضاء.

لقد أجرينا تحليلاً للحساسية حول الافتراضات الرئيسية المستخدمة من قبل الإدارة لفهم مدى ضرورة تعديل هذه الافتراضات قبل أن ينتج عنها خسارة إضافية لانخفاض القيمة.

كما قمنا بتقييم العرض العام وهيكل ومحتوى الإفصاحات ذات الصلة الواردة بالإيضاح رقم ٩ من البيانات المالية الموحدة مقابل متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ من قبل مدقق حسابات آخر وقد أبدى رأيًا غير محتفظًا حول هذه البيانات في ١٩ مارس ٢٠١٩.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. وتتضمن المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا. لا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات بشأنها.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، كما إننا لا نبدي أي استنتاج تدقيق حولها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو التي يبدو أنها تتضمن أخطاءً جوهرية.

وفي حال استنتجنا أن هناك أخطاء جوهرية تتعلق بهذه المعلومات الأخرى وذلك استنادًا إلى العمل الذي أجريناه على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير المدقق هذا، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن تلك الأخطاء. لا يوجد لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن هذه البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والأحكام المعنية من القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من أخطاء جوهرية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، كما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بمواصلة أعمال الشركة على أساس مبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها أو ليس لديها أي بديل واقعي لذلك.

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة، بشكل إجمالي، خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا حول البيانات المالية الموحدة. وإن التأكيدات المعقولة هي عبارة عن مستوى عالي من التأكيدات، لكنها ليست ضماناً بأن التدقيق الذي تم إجراؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف يكتشف دائماً الأخطاء الجوهرية عند وجودها. وقد تنشأ الأخطاء نتيجة لاحتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، بشكل معقول على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها بناءً على هذه البيانات المالية.

في إطار عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بإجراء الأحكام المهنية مع إبقاء مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر لنا أساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية الموحدة. إن مخاطر عدم اكتشاف الخطأ الجوهري الناتج عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيال قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- الحصــول على فهم نظام الرقابة الداخلية المعني بتدقيق البيانات المالية الموحدة لتصــميم إجراءات تدقيق مناســبة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- الاســتنتاج حول مدى ملاءمة اســتخدام الإدارة لطريقة المحاســبة وفقاً لمبدأ الاســتمرارية وتقييم، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تلقي بمزيد من الشكوك حول قدرة المجموعة على مواصــلة أعمالها على أســاس مبدأ الاســتمرارية. إذا توصــلنا إلى أن هناك عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحســابات الخاص بنا إلى الإفصــاحات ذات الصــلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصــاحات غير كافية. وتعتمد اســتنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصــلنا عليها حتى تاريخ إصــدار تقرير مدققي الحســابات الخاص بنا. إلا أن الأحداث أو الظروف المســتقبلية قد تتســبب في توقف المجموعة عن الاســتمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصــاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث المتضمنة بشكل يحقق العرض العادل للبيانات المالية الموحدة.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بخصوص المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأيٍ حول البيانات المالية الموحدة. ونحن نتحمل المســؤولية عن توجيه وتنفيذ عملية تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة والإشراف عليها. ونتحمل وحدنا المسؤولية عن رأينا حول البيانات المالية الموحدة.

نتواصــل مع مجلس الإدارة بخصــوص، من بين أمورٍ أخرى، النطاق والإطار الزمني المخطط للتدقيق ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي عيوب جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

كما نقدم إقراراً لمجلس الإدارة يفيد بأننا قد امتثلنا لقواعد الســلوك المهني فيما يتعلق بالاســتقلالية، ونبلغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول بأنها تؤثر على استقلاليتنا، والضوابط ذات الصلة، في حال وجدت.

ومن بين الأمور التي يتم الإبلاغ عنها لمجلس الإدارة، يتم تحديد تلك الأمور التي نرى أنها كانت أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تعتبر أمور التدقيق الهامة. ونقوم بوصف تلك الأمور في تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا إلا إذا كان القانون أو اللوائح تمنع الإفصاح عن هذا الأمر للعامة أو، في حالات نادرة للغاية، نرى أنه يجب عدم الإفصاح عن هذا الأمر في تقريرنا حيث أنه من المتوقع أن تتجاوز التداعيات السلبية للقيام بذلك بشكل معقول فوائد المصلحة العامة الناتجة عن هذا الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما نشير، وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى ما يلي:

- لقد حصلنا على جميع المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛

- تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للأحكام المعنية للقانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة والنظام الأساسي للشركة؛

- تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منتظمة؛

- تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة مع الدفاتر المحاسبية للشركة؛

- لم تقم الشركة بأي استثمارات في الأسهم والأوراق المالية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩؛
- يبين إيضاح ٢١ حول البيانات المالية المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي اعتمدت عليها؛
- استناداً إلى المعلومات التي تم توفيرها لنا، لم يسترع انتباهنا ما يستوجب الاعتقاد بأن الشركة قد خالفت، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، أي من الأحكام المعنية من القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة أو النظام الأساسي للشركة على وجه قد يكون له تأثير جوهري على أنشطتها أو مركزها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩؛ و
- يبين إيضاح ٢٤ حول البيانات المالية المساهمات الاجتماعية خلال السنة.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

محمد جلاد
رقم التسجيل: ١١٦٤
٢٥ مارس ٢٠٢٠
دبي
الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	إيضاحات	٢٠١٩ ألف درهم	٢٠١٨ ألف درهم (معاد عرضه)
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
سفن وممتلكات ومعدات	٧	**٩٧٨,٦٠٩**	١,١٨٩,١٣٤
حق إستخدام الموجودات	٨	**٣,٨٢٥**	٣,٩٠١
الشهرة	٩	**١٤٣,٤٦٣**	٢١٩,٩١٢
مجموع الموجودات غير المتداولة		**١,١٢٤,٨٩٧**	١,٤١٢,٩٤٧
الموجودات المتداولة			
المخزون	١١	**٩,٨٧٥**	١٣,٧٥٦
ذمم تجارية مدينة وأخرى	١٢	**٥٠,٩٩٨**	٦٣,٢٩٧
مطلوب من طرف ذو علاقة	٢١	**-**	١,٠١٧
نقد وأرصدة بنكية	١٣	**٢٨,٤٠٠**	٣٤,٢٧٩
مجموع الموجودات المتداولة		**٨٩,٢٧٣**	١١٢,٣٤٩
مجموع الموجودات		**١,٢١٤,١٧٠**	١,٥٢٥,٢٩٦
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	١٤	**١,٠١٩,٢٠٩**	٩١٩,٢٠٩
إحتياطي قانوني	١٥	**١٩,٧٤٧**	١٩,٧٤٧
خسائر متراكمة		**(٤٤٥,١٩٥)**	(١٢٠,٢٦٣)
إحتياطيات أخرى		**(٢,٧٣٤)**	(٢,٣٨٠)
حقوق الملكية العائدة لمالكي الشركة		**٥٩١,٠٣٧**	٨١٦,٣١٣
حقوق الملكية غير المسيطرة		**١١,٥١٩**	١٣,٥٦٤
صكوك إسلامية قابلة للتحويل	١٦	**-**	١٠٠,٠٠٠
مجموع حقوق الملكية		**٦٠٢,٥٥٦**	٩٢٩,٨٧٧
المطلوبات			
المطلوبات غير المتداولة			
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	١٩	**١,٨١٢**	١,٦٤٠
قرض من أطراف ذات علاقة	٢١	**٣٧,٤٤٣**	-
عقود إيجار تمويلية	١٧	**٥٣,٢٤٣**	٥٧,٧٨٤
قروض	١٨	**٢٧٧,٨٤٨**	٧٨,٦٩٥
مجموع المطلوبات غير المتداولة		**٣٧٠,٣٤٦**	١٣٨,١١٩
المطلوبات المتداولة			
عقود إيجار تمويلية	١٧	**٦,٩٧٦**	٣,٦٦٣
قروض	١٨	**١١٧,٥٥٥**	٣٢٣,٨٣٥
ذمم تجارية دائنة وأخرى	٢٠	**١١٦,٥٩٣**	١٢٩,٨٠٢
مطلوب لطرف ذو علاقة	٢١	**١٤٤**	-
مجموع المطلوبات المتداولة		**٢٤١,٢٦٨**	٤٥٧,٣٠٠
مجموع المطلوبات		**٦١١,٦١٤**	٥٩٥,٤١٩
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		**١,٢١٤,١٧٠**	١,٥٢٥,٢٩٦

سعيد مبارك راشد الهاجري
رئيس مجلس الإدارة

أحمد عيسى أحمد حارب الفلاحي
نائب الرئيس

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر **٢٠١٩**

	إيضاحات	٢٠١٩ ألف درهم	٢٠١٨ ألف درهم (معاد عرضه)
إيرادات تشغيلية	٢٢	**١٦٦,٢٦١**	١٤٧,٠٧٧
تكاليف تشغيلية	٢٣	**(١٧١,٨١٧)**	(١٢٨,٣٠١)
إجمالي (الخسارة) / الربح		**(٥,٥٥٦)**	١٨,٧٧٦
الدخل الآخر		**٥٩٤**	١,٢٦٠
مصاريف عمومية وإدارية	٢٤	**(٣٢,٥٥٨)**	(٤٣,٨٦٤)
مخصص انخفاض قيمة السفن	٧	**(١٧٨,٢١٧)**	-
مخصص انخفاض قيمة الشهرة	٩	**(٧٦,٤٤٩)**	-
الخسائر التشغيلية		**(٢٩٢,١٨٦)**	(٢٣,٨٢٨)
تكاليف تمويل	٢٦	**(٣٥,٨٧٥)**	(٢٢,٢٩٣)
شطب التزامات لم تعد مطلوبة	٢٠	**٢,٩١٤**	٨,٧٢٧
الحصة من نتائج مشاريع مشتركة	١٠	**-**	(٦٨٢)
خسائر قبل ضريبة الدخل		**(٣٢٥,١٤٧)**	(٣٨,٠٧٦)
ضريبة الدخل	٢٠	**(١,٨٣٠)**	(١,٨٣٠)
الخسارة للسنة		**(٣٢٦,٩٧٧)**	(٣٩,٩٠٦)
الدخل الشامل الآخر		**-**	-
مجموع الخسارة الشاملة للسنة		**(٣٢٦,٩٧٧)**	(٣٩,٩٠٦)
عائدة إلى:			
مالكي الشركة		**(٣٢٤,٩٣٢)**	(٤٠,٠١٦)
حقوق الملكية غير المسيطرة		**(٢,٠٤٥)**	١١٠
مجموع الخسارة الشاملة للسنة		**(٣٢٦,٩٧٧)**	(٣٩,٩٠٦)
خسائر الأسهم			
- الأرباح الأساسية والمخفضة للسهم (بالدرهم)	٢٧	**(٠,٣٢٤)**	(٠,٠٤٦)

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	عائد إلى مالكي الشركة						
	رأس المال ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	خسائر متراكمة ألف درهم	احتياطيات أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم	الأطراف غير المسيطرة ألف درهم	صكوك إسلامية قابلة للتحويل ألف درهم	المجموع ألف درهم
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	٥٥١,٦٦٧	١٩,٧٤٧	(٨٠,٢٤٧)	-	٤٩١,١٦٧	١٣,٤٥٤	-	٥٠٤,٦٢١
رأس المال المصدر (إيضاح ١٤)	٣٦٧,٥٤٢	-	-	-	٣٦٧,٥٤٢	-	-	٣٦٧,٥٤٢
تكاليف إصدار حقوق (إيضاح ١٤)	-	-	-	(٢,٣٨٠)	(٢,٣٨٠)	-	-	(٢,٣٨٠)
صكوك إسلامية قابلة للتحويل (إيضاح ١٦)	-	-	-	-	-	-	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة – معاد عرضه	-	-	(٤٠,٠١٦)	-	(٤٠,٠١٦)	١١٠	-	(٣٩,٩٠٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٩١٩,٢٠٩	١٩,٧٤٧	(١٢٠,٢٦٣)	(٢,٣٨٠)	٨١٦,٣١٣	١٣,٥٦٤	١٠٠,٠٠٠	٩٢٩,٨٧٧
تحويل صكوك إلى رأس مال (إيضاح ١٦)	١٠٠,٠٠٠	-	-	-	١٠٠,٠٠٠	-	(١٠٠,٠٠٠)	-
تكلفة تحويل صكوك (إيضاح ١٤)	-	-	-	(٣٤٤)	(٣٤٤)	-	-	(٣٤٤)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	-	-	(٣٢٤,٩٣٢)	-	(٣٢٤,٩٣٢)	(٢,٠٤٥)	-	(٣٢٦,٩٧٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**١,٠١٩,٢٠٩**	**١٩,٧٤٧**	**(٤٤٥,١٩٥)**	**(٢,٧٢٤)**	**٥٩١,٠٣٧**	**١١,٥١٩**	**-**	**٦٠٢,٥٥٦**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف درهم (معاد عرضه)
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
الخسارة للسنة	**(٣٢٦,٩٧٧)**	(٣٩,٩٠٦)
تعديلات لـ:		
استهلاك سفن وممتلكات ومعدات (إيضاح ٧)	**٦٦,٨٦٢**	٥٣,٨١٨
إطفاء حقوق استخدام الموجودات (إيضاح ٨)	**١,٠٧٦**	-
حصة من صافي الخسارة في مشاريع مشتركة (إيضاح ١٠)	**-**	٦٨٢
مخصص لمكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح ١٩)	**٤٦٧**	٣٩٠
مطلوبات مستردة لم تعد مطلوبة	**(٢,٩١٤)**	(٨,٧٢٧)
انخفاض قيمة سفن وممتلكات ومعدات (إيضاح ٧)	**١٧٨,٢١٧**	-
انخفاض قيمة الشهرة (إيضاح ٩)	**٧٦,٤٤٩**	
الربح من استبعاد سفن وممتلكات ومعدات	**٣٩٥**	(١,٠٠٧)
مخصص خسارة الذمم التجارية المدينة (إيضاح ١٢)	**٢,٣٥٣**	٧٥٠
تكاليف التمويل (إيضاح ٢٧)	**٣٥,٨٧٥**	٢٢,٢٩٣
إطفاء رسوم الترتيبات التعاقدية	**١,٢٣١**	-
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	**٣٣,٠٣٤**	٢٨,٢٩٣
النقص / (الزيادة) في المخزون	**٣,٨٨١**	(١,٤٨١)
النقص في المطلوب من طرف ذي صلة	**١,١٦١**	١,٩٧٢
النقص / (الزيادة) في الذمم التجارية المدينة والأخرى	**٩,٩٤٥**	(٥,٩٧٧)
الزيادة في الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى	**(٨,٧٩٤)**	(١٥,٨٨٤)
النقد الناتج من العمليات	**٣٩,٢٢٧**	٦,٩٢٣
مكافآت نهاية خدمات الموظفين المدفوعة (إيضاح ١٩)	**(٢٩٥)**	(٢٣٠)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية	**٣٨,٩٣٢**	٦,٦٩٣
التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري		
شراء السفن والممتلكات والمعدات (إيضاح ٧)	**(٣٥,٤٨٨)**	(٨٢,٦٣٥)
صافي التدفقات النقدية من الاستحواذ على عمل تجاري	**-**	(٤٠٠,٠٠٠)
متحصلات من استبعاد السفن والممتلكات والمعدات	**٥٣٩**	٤,٠٢٧
تحويل إلى النقد المقيد	**(٣٣٠)**	(٥١١)
صافي النقد المستخدم في النشاط الاستثماري	**(٣٥,٢٧٩)**	(٤٧٩,١١٩)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
متحصلات من سندات إسلامية قابلة للتحويل	**-**	١٠٠,٠٠٠
مبالغ مالية مستلمة من إصدار الحقوق	**-**	٣٦٧,٥٤٢
دفع التزامات إيجارية	**(١,٦١٠)**	-
دفع رسوم الترتيبات التعاقدية	**(٦,٣٥٠)**	-
تكلفة إصدار حقوق مدفوعة	**(٣٤٤)**	(٢,٣٨٠)
متحصلات من قروض جديدة	**٢٦٣,٥٢٠**	٨٩,٣٧٧
قرض من أطراف ذات علاقة	**٣٦,١١٧**	-
قروض من أطراف أخرى	**١٦,٨٩٣**	-
إعادة سداد قروض	**(٢٨٢,٨٧٣)**	(٦٤,٥٨٠)
تكاليف تمويل مدفوعة	**(٣٥,٢١٥)**	(٢٢,٤٣٨)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التمويلية	**(٩,٨٦٢)**	٤٦٧,٥٢١
صافي النقص في النقد وما يعادله خلال الفترة	**(٦,٢٠٩)**	(٤,٩٠٥)
النقد وما يعادله في بداية الفترة	**٢٣,١٣٠**	٢٨,٠٣٥
النقد وما يعادله في نهاية الفترة	**١٦,٩٢١**	٢٣,١٣٠
النقد المقيد (إيضاح ١٣)	**١١,٤٧٩**	١١,١٤٩
مجموع النقد والأرصدة البنكية	**٢٨,٤٠٠**	٣٤,٢٧٩

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

١- الوضع القانوني والأنشطة

تأسست شركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع ("الشركة") كشركة مساهمة عامة في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦ وفقاً لقرار وزارة الاقتصاد رقم ٤٢٥ لسنة ٢٠٠٦ ووفقاً للقانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة. وهي مدرجة في سوق دبي المالي. تقوم الشركة بشكل رئيسي بأعمال النقل البحري لمنتجات النفط والبترول والبضائع المماثلة وتأجير السفن وخطوط الشحن لنقل الركاب والبضائع وخدمات التأجير للشحن البحري وللركاب وخدمات الشحن ووكلاء خطوط الشحن البحري وخدمات النقل والتخليص وخدمات تحميل وتفريغ وتعبئة البضائع وخدمات الشحن البحري وتشغيل وإدارة السفن من خلال الشركات التابعة لها المدرجة أدناه. تعمل الشركة المساهمة العامة من خلال مكتبها في الطابق ٣٩، برج إيه بي آي تريو، البرشاء، دبي، الإمارات العربية المتحدة. إن الشركة والشركات التابعة لها المملوكة لها بالكامل بشكل مباشر أو غير مباشر مدرجة أدناه (يشار إليها مجتمعة بـ"المجموعة") في هذه البيانات المالية الموحدة.

الشركات التابعة	*الأنشطة الرئيسية*	*بلد التأسيس*	*نسبة حقوق الملكية %*	
			٢٠١٩	*٢٠١٨*
الخليج للملاحة وادارة العمليات البحرية لمالكها الخليج للملاحة القابضة ذ.م.م	تأجير السفن، الخ	الإمارات العربية المتحدة	***١٠٠***	١٠٠
مجموعة الخليج للملاحة ش.م.ح	تأجير السفن، الخ/ خدمات صيانة السفن والقوارب	الإمارات العربية المتحدة	***١٠٠***	١٠٠
الخليج لإدارة السفن الملاحية م.م.ح	تأجير السفن، الخ/ خدمات صيانة السفن والقوارب	الإمارات العربية المتحدة	***١٠٠***	١٠٠
ناقلات الخليج للنفط الخام ذ.م.م	تأجير السفن، الخ	الإمارات العربية المتحدة	***١٠٠***	١٠٠
ناقلات الخليج للكيماويات ذ.م.م	تأجير السفن، الخ	الإمارات العربية المتحدة	***١٠٠***	١٠٠
الخليج للملاحة بوليمار البحرية ش.ذ.م.م	وكلاء خطوط الشحن البحري	الإمارات العربية المتحدة	***٦٠***	٦٠
جلف شيب مانجمنت م.د.م.س *(تم إلغاء تسجيلها في ٦ فبراير ٢٠١٩)*	تشغيل وإدارة السفن الخ	الإمارات العربية المتحدة	***غير منطبق***	١٠٠
الخليج للملاحة والوساطة ذ.م.م	وساطة السفن	سلطنة عمان	***١٠٠***	١٠٠
جلف إيادا كوربوريشن	امتلاك السفن	بنما	***١٠٠***	١٠٠
جلف هووايلات كوربوريشن	امتلاك السفن	بنما	***١٠٠***	١٠٠
جلف ديفي كوربوريشن	امتلاك السفن	بنما	***١٠٠***	١٠٠
جلف جلمودا كوربوريشن	امتلاك السفن	بنما	***١٠٠***	١٠٠
جلف فناتير كوربوريشن	امتلاك السفن	بنما	***١٠٠***	١٠٠
جلف نافيجيشن مشرف ليمتد	امتلاك السفن	جزر كايمان	***١٠٠***	١٠٠
جلف نافيجيشن مردف ليمتد	امتلاك السفن	جزر كايمان	***١٠٠***	١٠٠
جلف نافيجيشن صكوك ليمتد	غير محدود	جزر كايمان	***١٠٠***	١٠٠
شركة الخليج البحرية لإدارة السفن (ذ.م.م) *	تشغيل وإدارة السفن الخ	الإمارات العربية المتحدة	***١٠٠***	١٠٠
شركة الخليج لإدارة السفن ذ.م.م	تشغيل وإدارة السفن الخ	الإمارات العربية المتحدة	***١٠٠***	١٠٠
جلف نافيجيشن مشرف ليمتد	تأجير السفن	ليبيريا	***١٠٠***	١٠٠

الشركات التابعة	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	نسبة حقوق الملكية %	
			٢٠١٩	٢٠١٨
جلف نافيجيشن مردف ليمتد	تأجير السفن	ليبيريا	١٠٠	١٠٠
جي اس شيبينج كوربوريشن	امتلاك السفن	جزر مارشال	١٠٠	١٠٠
جلف أحمدي للملاحة إنك*	امتلاك السفن	جزر مارشال	١٠٠	١٠٠
جلف شقرا للملاحة إنك*	امتلاك السفن	جزر مارشال	١٠٠	١٠٠
الخليج للملاحة لملكية السفن ش.ذ.م.م	تأجير السفن، إلخ	الإمارات العربية المتحدة	١٠٠	١٠٠
جلف نافيجيشن لايفستوك كاريرز ليمتد، إنك	امتلاك السفن	بنما	١٠٠	١٠٠
جلف نافيجيشن لايفستوك كاريرز ليمتد، إنك	امتلاك السفن	بنما	١٠٠	١٠٠
جلف نافيجيشن لايفستوك كاريرز ليمتد، إنك	امتلاك السفن	بنما	١٠٠	١٠٠
كابيدا أي ايه	امتلاك السفن	بنما	١٠٠	١٠٠
المواشي كومبانيا نافييرا أي ايه	امتلاك السفن	بنما	١٠٠	١٠٠
دورانجو شيبينج ليمتد	امتلاك السفن	جزر مارشال	١٠٠	١٠٠

** تم إلغاؤها بتاريخ ٤ إبريل ٢٠١٩*

لدى المجموعة الفروع التالية:

الفرع	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس
الخليج للملاحة القابضة م.د.م.س (فرع)*		الإمارات العربية المتحدة
الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع (فرع الشارقة)	تأجير السفن، الخ	الإمارات العربية المتحدة
الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع (فرع)	تأجير السفن، الخ	المملكة العربية السعودية
الخليج للملاحة وادارة العمليات البحرية لمالكها الخليج للملاحة القابضة ذ.م.م – فرع أبوظبي**	تشغيل وإدارة السفن الخ	الإمارات العربية المتحدة
الخليج للملاحة بوليمار البحرية ش ذ م م – فرع الشارقة	وكلاء خطوط الشحن البحري	الإمارات العربية المتحدة
الخليج للملاحة بوليمار البحرية ذ.م.م – فرع الفجيرة	تجارة الجملة لقطع الغيار وأقســـام تجارة السفن والقوارب وغيرها	الإمارات العربية المتحدة
شركة الخليج لإدارة السفن ذ.م.م – فرع الفجيرة ***	تشغيل وإدارة السفن الخ	الإمارات العربية المتحدة

** توقفت العمليات في ١٧ أبريل ٢٠١٩*
*** تأسست في ٢٥ أبريل ٢٠١٩*
**** تأسست في ٣ يوليو ٢٠١٩*

لدى المجموعة أيضاً حصة في منشآت تحت السيطرة المشتركة:

منشأة تحت السيطرة المشتركة	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	نسبة المساهمة	
			٢٠١٩	٢٠١٨
غولف ستولت تانكرز م.د.م.س (قيد التصفية)	تأجير السفن	الإمارات العربية المتحدة	٥٠٪	٥٠٪

٢- مبدأ الاستمرارية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها الحالية بمبلغ ١٥١,٩٩٥ ألف درهم (٢٠١٨: ٣٤٤,٩٥١ ألف درهم) وتراكمت على المجموعة خسائر بقيمة ٤٤٥,١٩٥ ألف درهم (٢٠١٨: ١٢٠,٢٦٣ ألف درهم). تكبدت المجموعة خسائر بقيمة ٣٢٦,٩٧٧ ألف درهم (٢٠١٨: ٣٩,٩٠٦ ألف درهم) للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. علاوة على ذلك، قامت المجموعة بخرق تعهداتها المالية مع المقرضين للحصول على القرض الرابع لأجل مما يترتب على ذلك استحقاق سداد القرض عند الطلب [كما هو مبين في إيضاح ١٨ (د)]. علاوة على ذلك، لم تتمكن المجموعة من سداد ديونها المستحقة.

على الرغم من أن هذه الأحداث تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، إلا أن الإدارة ومجلس الإدارة قد قدموا خطة عمل مطورة جديدة لضمان الاستمرارية للمجموعة ولذلك قاموا بإعداد هذه البيانات المالية الموحدة على هذا الأساس.

وفقًا لخطة العمل، فإن المجموعة بصدد إصدار صكوك إسلامية غير قابلة للتحويل بمبلغ ١٢٥,٠٠٠ ألف درهم عن طريق الاكتتاب الخاص. بعد نهاية السنة، في ١٦ يناير ٢٠٢٠، أصدر مجلس الإدارة قرارًا بإصدار مثل هذه الصكوك الإسلامية غير القابلة للتحويل. حصلت المجموعة على موافقة من السلطة التنظيمية في ١٢ مارس ٢٠٢٠ وستسعى للحصول على الموافقة المطلوبة من المساهمين في الجمعية العمومية السنوية التي ستنعقدبتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٠. ووفقًا لخطة العمل، فسيتم استخدام عائدات إصدار الصكوك الإسلامية غير القابلة للتحويل لتسوية الالتزامات المتأخرة، وسداد الديون وكذلك استيفاء متطلبات رأس المال التشغيلي.

ويأخذ مجلس الإدارة بالحسبان علاوة على ذلك جميع الخيارات لتعزيز هيكل رأس المال للمجموعة. وفي هذا السياق، تجري أيضًا مناقشات مع البنوك التي تتعامل معها المجموعة لتمديد التزامات السداد للتسهيلات القائمة بهدف إنشاء هيكل رأسمالي طويل الأجل مناسب للشركة.

بعد النظر في الوقائع المذكورة أعلاه ومراجعة توقعات التدفقات النقدية للمجموعة لمدة لا تقل عن اثني عشر شهرا، ومع مراعاة الحصولة على موافقة الجمعية العمومية على إصدار الصكوك الإسلامية غير القابلة للتحويل، فمن المتوقع بشكل معقول بأن المجموعة لديها الموارد الكافية لمواصلة أعمالها وفق مبدأ الاستمرارية في المستقبل المنظور. لذلك، تواصل المجموعة اعتماد أساس الاستمرارية عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة.

٣- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة

٣-١ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية

في السنة الحالية، قامت المجموعة للمرة الأولى، بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار (الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير ٢٠١٦). يحل المعيار محل الإرشادات الحالية بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ "عقود الإيجار"، وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير لإعداد التقارير المالية رقم ٤ "تحديد ما إذا كان الترتيب يتضمن عقد إيجار"، ورقم ١٥ "الإيجارات التشغيلية- الحوافز" ورقم ٢٧ "تقييم جوهر المعاملات في الشكل القانوني لعقد الإيجار".

يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ متطلبات جديدة أو معدلة فيما يتعلق بمحاسبة عقود الإيجار. يقدم المعيار تغييرات هامة في محاسبة المستأجر من خلال إزالة الفرق بين عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية ويتطلب الاعتراف بحق إستخدام الأصل وإلتزامات عقود الإيجار عند بدء عقد الإيجار لجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات ذات القيمة المنخفضة. على عكس محاسبة المستأجر، فقد ظلت متطلبات محاسبة المؤجر دون تغيير إلى حد كبير. لذلك، فإن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ ليس له تأثير على عقود الإيجار التي تكون المجموعة فيها هي المؤجر. تم إدراج تفاصيل هذه المتطلبات الجديدة في إيضاح ٣. فيما يلي تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ على البيانات المالية الموحدة للمجموعة. إن تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ للمجموعة هو ١ يناير ٢٠١٩.

اختارت المجموعة التطبيق بأثر رجعي الكامل الذي يسمح به المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ عند تطبيق المعيار الجديد. قامت المجموعة بإعادة عرض المعلومات المقارنة وبالتالي الاعتراف بموجودات حق الاستخدام والالتزامات الإيجارية في السنة السابقة، ولكن نظرًا لأن التأثير على أرباح أو خسائر السنة السابقة لم يكن جوهريًا، فقد تم تجاهل هذا التأثير.

التأثير على محاسبة المستأجر

عقود الإيجار التشغيلية السابقة

يُدخل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ تغييرات على كيفية إحتساب المجموعة لعقود الإيجار المصنفة سابقًا كعقود إيجار تشغيلية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧، والتي كانت خارج الميزانية.

تقوم المجموعة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، بالنسبة لجميع عقود الإيجار (باستثناء ما هو مشار اليه أدناه):

أ) الإعتـــراف بحق إســتخدام الموجودات والالتزامات الإيجارية في بيان المركز المالي الموحد، ويتم قياســها مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية؛

ب) الإعتراف باستهلاك حق استخدام الموجودات والفوائد على الالتزامات الإيجارية في الأرباح أو الخسائر؛ و

ج) تقســيم المبلغ الإجمالي للنقد المدفوع إلى جزء رئيســي (مدرج ضــمن الأنشــطة التمويلية) والفائدة (مدرجة ضــمن الأنشــطة التشــغيلية) في بيان التدفقات النقدية الموحد.

تقيد حوافز التأجير (على ســبيل المثال فتـــرة الإيجار المجانية) كجزء من قياس حق إســتخدام الموجودات والالتزامات الإيجارية بينما بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ ينتج عنها الاعتراف بالتزامات حوافز التأجير، المطفأة كتخفيض لمصروفات الإيجار على أساس القسط الثابت.

بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، يتم اختبار حق إســتخدام الموجودات لانخفاض القيمة وفقًا للمعيار المحاســبي الدولي رقم ٣٦ انخفاض قيمة الموجودات. ويحل ذلك محل المتطلبات الســابقة للاعتـــراف بمخصــص عقود الإيجار المثقلة بالإلتزامات. بالنســبة لعقود الإيجار قصــيرة الأجل (مدة الإيجار ١٢ شــهرًا أو أقل) وعقود تأجير الموجودات منخفضــة القيمة (مثل أجهزة الكمبيوتـــر الشــخصية والأثاث المكتبي)، اختارت المجموعة الاعتـــراف بمصروفات الإيجار على أساس القسط الثابت كما هو مسموح به في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦. يتم عرض هذه المصاريف ضمن "المصاريف الإدارية الأخرى" في الربح أو الخسارة.

عقود الإيجار التمويلية السابقة

يتمثل الفرق الرئيسي بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ فيما يتعلق بالموجودات المحتفظ بها ســابقًا بموجب عقود الإيجار التمويلية هو قياس ضــمانات القيمة المتبقية المقدمة من المســتأجر إلى المؤجر. يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ أن تقوم المجموعة بالإعتـراف كجزء من التزاماتها المتعلقة بالإيجار فقط بالمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية، بدلاً من الحد الأقصى للمبلغ المضمون كما هو مطلوب بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧. لم يكن لهذا التغيير تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

التأثير على محاسبة المؤجر

لا يغير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٦ إلى حد كبير كيفية قيام المؤجر بإحتســاب عقود الإيجار. بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، يستمر المؤجر بتصنيف عقود الإيجار على أنها إما عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي وإحتساب هذين النوعين من عقود الإيجار بطريقة مختلفة. ومع ذلك، قام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ بتغيير وتوســيع نطاق الإفصــاحات المطلوبة، وبشــكل خاص فيما يتعلق بكيفية قيام المؤجر بإدارة المخاطر الناتجة عن حصته المتبقية في الموجودات المؤجرة.

بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، يقوم المؤجر الوسيط باحتساب عقد الإيجار الرئيسي وعقد الإيجار من الباطن كعقدين منفصلين. يتطلب من المؤجر الوسيط تصنيف العقد من الباطن كعقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي بالرجوع إلى حق استخدام الأصل الناتج عن عقد الإيجار الرئيسي (وليس بالرجوع إلى الأصل الأساسي كما كان الحال في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧). نتيجة هذا التغيير، قامت المجموعة بإعادة تصنيف بعض اتفاقيات الإيجار من الباطن كعقود تأجير تمويلية. وفقًا لما يقتضــيه المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، تم تســجيل مخصــص للخســائر الائتمانية المتوقعة في الذمم المدينة لعقود التأجير التمويلية.

التأثير على الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية كما في ١ يناير ٢٠١٩

	كما تم عرضه سابقاً ألف درهم	التعديلات ألف درهم	معاد بيانه ألف درهم
حق إستخدام الموجودات	-	٣,٩٠١	٣,٩٠١
إلتزامات عقود الإيجار	-	(٣,٦٥٠)	(٣,٦٥٠)

يتم تسوية التزامات عقود الإيجار غير المسجلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ كما يلي لالتزامات عقود الإيجار المقيدة في ١ يناير ٢٠١٩.

	ألف درهم
التزامات عقود الإيجار التشغيلية تم الإفصاح عنها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٣,٦٥٠**
إلتزامات عقود الإيجار المعترف بها كما في ١ يناير ٢٠١٩	**٣,٦٥٠**
والتي منها:	
إلتزامات عقود الإيجار المتداولة	**١,٠٧٠**
إلتزامات عقود الإيجار غير المتداولة	**٢,٥٨٠**
	٣,٦٥٠

استنتجت المجموعة إلى أن تأثير خصم الالتزامات الإيجارية غير جوهري على البيانات المالية الموحدة وبالتالي لم يتم الاعتراف بها.

تم قياس الموجودات المرتبطة بحق الاستخدام على أساس معدل بأثر رجعي. استخدمت المجموعة نهجًا موحدًا للاعتراف بحق استخدام الموجودات. تقاس بعض موجودات حق الاستخدام كما لو كانت القواعد الجديدة مطبقة دائمًا، في حين تم قياس البعض الآخر بمبلغ يعادل الالتزامات الإيجارية، ويتم تعديله أيضًا بمبلغ أي مدفوعات إيجار مدفوعة مسبقًا أو مستحقة تتعلق بعقد الإيجار المعترف هذا به في بيان المركز المالي الموحد كما في فترة التقرير. لم تكن هناك عقود تأجير مثقلة بالالتزامات قد اقتضت إجراء تعديل على حق استخدام الموجودات في تاريخ التطبيق الأولي.

تتعلق موجودات حق الاستخدام بفئات الموجودات التالية:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١ يناير ٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
مباني مكتبية	**٢,٨٢٥**	٣,٩٠١
مجموع موجودات حق الاستخدام	**٢,٨٢٥**	٣,٩٠١

المجموعة كمستأجر

أ) نتج عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ على عقود الإيجار المصنفة سابقًا كعقود إيجار تشغيلية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ إلى الاعتراف بحق إستخدام الموجودات والتزامات عقود الإيجار. وقد نتج عن ذلك إلى انخفاض في المصاريف الأخرى وزيادة في مصاريف الاستهلاك والإطفاء ومصاريف الفوائد.

ب) تم إلغاء الإعتراف بالالتزامات الإيجارية المؤجلة المعترف بها سابقًا فيما يتعلق بعقود التأجير التشغيلية والمبلغ المحسوب في قياس حق استخدام الموجودات والالتزامات الإيجارية.

المجموعة كمؤجر

أ) قامت المجموعة، كمؤجر، بإعادة تصنيف بعض اتفاقيات الإيجار من الباطن كإيجار تمويلي. تم إلغاء الاعتراف بالموجودات المؤجرة وإثبات الذمم المدينة للموجودات التمويلية. يغير هذا التغيير احتساب توقيت الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة.

لقد كان لتطبيق المعيار الدولي لإعداد المالية ١٦ تأثيرًا على بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة.

٣-٣ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة بدون تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية، التي أصبحت سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩ في هذه البيانات المالية الموحدة.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ *خصائص التسديد المبكر مع التعويضات السلبية وتعديل المطلوبات المالية*	١ يناير ٢٠١٩
توضح التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ أنه لأغراض تقييم ما إذا كانت ميزة الدفع مقدماً تفي بشرط مدفوعات أصل الدين والفائدة فقط، يجوز للطرف الذي يمارس الخيار أن يقوم بالدفع أو الحصول على تعويض معقول عن الدفع المقدم بغض النظر عن سبب الدفع المقدم. بمعنى آخر، لا تفشل ميزات الدفع المسبق مع التعويض السلبي تلقائيًا مدفوعات أصل الدين والفائدة فقط.	
يتم تطبيق التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩، مع السماح بالتطبيق المبكر. توجد هناك أحكام انتقالية محددة بناءً على تاريخ تطبيق التعديلات للمرة الأولى، فيما يتعلق بالتطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.	
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ *استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة*: تتعلق التعديلات بالحصص طويلة الأجل في الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة	١ يناير ٢٠١٩
توضح هذه التعديلات بأن المنشأة تقوم بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية على الحصص طويلة الأجل في شركة زميلة أو مشروع مشترك والتي تشكل جزءاً من صافي الإستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك ولكن لا يتم تطبيق طريقة حقوق الملكية عليها.	
دورة *التحسينات السنوية* ٢٠١٥-٢٠١٧ على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي تتضمن التعديلات على *المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ إندماج الأعمال والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١ الترتيبات المشتركة والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ ضرائب الدخل والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٣ تكاليف الإقتراض*	١ يناير ٢٠١٩
تتضمن التحسينات السنوية على أربعة معايير	
المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ *ضريبة الدخل*	١ يناير ٢٠١٩
توضح التعديلات أنه على المنشأة الاعتراف بالنتائج المترتبة على ضريبة الدخل على أنصبة الأرباح في الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر أو حقوق الملكية وفقًا للمكان الذي اعترفت فيه المنشأة أساساً بالمعاملات التي ولدت الأرباح القابلة للتوزيع. هذا هو الحال بغض النظر عما إذا كانت معدلات الضريبة المختلفة تنطبق على الأرباح الموزعة وغير الموزعة.	
المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٣ *تكاليف الإقتراض*	١ يناير ٢٠١٩
توضح التعديلات أنه في حال أي اقتراض محدد لا يزال مستحقاً بعد أن يكون الأصل ذو العلاقة جاهزاً للاستخدام المقصود أو البيع، يصبح ذلك الاقتراض جزء من الأموال التي تقترضها المنشأة بشكل عام عند احتساب معدل الرسملة على الاقتراض العام.	

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ *اندماج الأعمال*	١ يناير ٢٠١٩

توضح التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ أنه عندما تحصل المنشأة على السيطرة على الأعمال التي هي عملية مشتركة، تقوم المنشأة بتطبيق متطلبات دمج الأعمال المحققة على مراحل، بما في ذلك إعادة قياس حصتها المحتفظ بها سابقاً في العملية المشتركة بالقيمة العادلة. تشتمل الحصة المحتفظ بها سابقاً التي يعاد قياسها أي موجودات ومطلوبات وشهرة غير معترف بها والمتعلقة بالعملية المشتركة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١ *الترتيبات المشتركة*	١ يناير ٢٠١٩

توضح التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١ أنه عندما يحصل الطرف الذي يشارك في العملية المشتركة، ولكن لا يمتلك سيطرة مشتركة عليها، إن العملية المشتركة والتي هي أعمال متحصل من خلالها على سيطرة مشتركة على مثل هذه العملية المشتركة، فإن المنشأة لا تقم بإعادة قياس الحصة المحتفظ بها سابقاً في العملية المشتركة.

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ *منافع الموظفين المتعلق بتعديلات، تقليص أو تسوية الخطة*.	١ يناير ٢٠١٩

توضح التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ منافع الموظفين احتساب تعديلات خطة المنافع المحددة، وتقليصها وتسويتها.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٣ *الشكوك المتعلقة بمعاملة ضريبة الدخل*	١ يناير ٢٠١٩

يتناول التفسير تحديد الربح/ (الخسارة) الخاضعة للضريبة، أسس الضريبة، خسائر الضريبة غير المستخدمة، إعفاءات الضريبة غير المستخدمة ومعدلات الضريبة، عندما يكون هناك عدم يقين حول معالجات الضريبة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢. وعلى وجه التحديد يأخذ بالاعتبار:

- إذا كان ينبغي اعتبار معالجات الضريبة بشكل جماعي؛
- الافتراضات المتعلقة باختبارات السلطات الضريبية؛
- تحديد الربح/ (الخسارة) الخاضعة للضريبة، أسس الضريبة، خسائر الضريبة غير المستخدمة، إعفاءات الضريبة غير المستخدمة ومعدلات الضريبة؛ و
- أثر التغيرات في الحقائق والظروف.

٣-٣ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد ولم يتم اعتمادها بشكل مبكر

لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المصدرة التالية والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
تعريف الأهمية الجوهرية - تعديلات على *المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ عرض البيانات المالية والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٨ التغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية* يوضح التعريف الجديد بأن المعلومات تعد "معلومات جوهرية إذا كان الإهمال أو الخطأ أو إخفائها قد يؤثر بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية ذات الأغراض العامة على أساس تلك البيانات المالية، والتي تقدم معلومات مالية عن منشأة محددة"	١ يناير ٢٠١٩
تعريف الأعمال - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ *عمليات إندماج الاعمال* توضح التعديلات أنه لكي يتم اعتبار الأنشطة كأعمال تجارية، يجب أن تتضمن مجموعة متكاملة من الأنشطة والموجودات، كحد أدنى، مدخلات وعملية جوهرية تساهم معًا بشكل كبير في القدرة على إنشاء مخرجات. يوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضًا أن الأعمال يمكن أن توجد بدون إدراج جميع المدخلات والعمليات اللازمة لتكوين المخرجات. أي أن المدخلات والعمليات المطبقة على هذه المدخلات يجب أن يكون لها "القدرة على المساهمة في تكوين المخرجات" بدلاً من "القدرة على تكوين المخرجات".	١ يناير ٢٠٢٠
تعديلات على المراجع حول الإطار المفاهيمي في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تتعلق التعديلات على *المراجع حول الإطار المفاهيمي في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية* تعديلات على المراجع حول الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أرقام ٣،٢، ٦، ١٤ والمعايير المحاسبية الدولية أرقام ١، ٨، ٣٤، ٣٧ و ٣٨ وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أرقام ١٩،١٢، ٢٠ و ٢٢، والتفسير رقم ٣٢ لتحديث تلك الأحكام فيما يتعلق بالمراجع إلى والإقتباس من الإطار أو للإشارة إلى ذلك عندما يتم الإشارة إلى إصدار مختلف من الإطار المفاهيمي	١ يناير ٢٠٢٠
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ الأدوات المالية: الإفصاحات والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ - الأدوات المالية التعديلات المتعلقة بمسائل ما قبل الاستبدال في سياق إعادة تشكيل ايبور	١ يناير ٢٠٢٠
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ *عقود التأمين*	١ يناير ٢٠٢٢

يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ قياس التزامات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء بالإلتزامات، ويوفر نهجاً أكثر توحيداً للقياس والعرض لجميع عقود التأمين. تهدف هذه المتطلبات إلى تحقيق هدف قائم على مبدأ محاسبي متسق لعقود التأمين. يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٤ عقود التأمين اعتبارا من ١ يناير ٢٠٢٢.	
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ *البيانات المالية الموحدة* والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ *استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة* (٢٠١١) المتعلقة بمعالجة بيع أو المساهمة في الموجودات بين المستثمر والشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة.	تأجيل سريان التطبيق إلى أجل غير مسمى. لا يزال التطبيق مسموح به.

تتوقع الإدارة أن هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة سيتم تطبيقها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة عندما تكون قابلة للتطبيق، وقد لا يكون لهذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة، باستثناء المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ كما توضح الفقرات السابقة، أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق المبدئي.

٤- أهم السياسات المحاسبية

بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة بناءً على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ وبنود النظام الأساسي للشركة.

أساس الإعداد

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية. إن التكلفة التاريخية بصفة عامة تقوم على اساس القيمة العادلة للثمن المحدد مقابل تبادل الموجودات.

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية.

أساس التوحيد

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للشركة والمنشآت التي تسيطر عليها الشركة (شركاتها التابعة).

يتم توحيد الشركات التابعة من تاريخ الاستحواذ باعتباره التاريخ الذي تحصل فيه المجموعة على السيطرة ويستمر التوحيد حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

تتحقق السيطرة عندما يكون لدى الشركة:

- السلطة على الجهة المستثمر بها؛
- التعرض إلى، أو لديها حق في العوائد المتغيرة نتيجة لارتباطها بالمنشأة المستثمر بها؛ و
- القدرة على استخدام سلطتها على الجهة المستثمر بها للتأثير على عوائدها.

تقوم الشركة بإعادة تقييم فيما إذا كان لديها سيطرة على الجهة المستثمر بها أم لا في حال أشارت الوقائع والظروف إلى وجود تغيرات في واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث المدرجة أعلاه.

عندما يكون لدى الشركة أقل من غالبية حقوق التصويت في الجهة المستثمر بها، فإنها تمتلك السيطرة على الجهة المستثمر بها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحها القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للجهة المستثمر بها بشكل منفرد. تأخذ الشركة في الاعتبار

جميع الوقائع والظروف ذات الصلة لتقييم فيما إذا كانت حقوق تصويت الشركة في الجهة المستثمر بها كافية أم لا لمنحها السيطرة، بما في ذلك:

- حجم امتلاك الشركة لحقوق التصويت بالنظر إلى حجم وتوزيع أسهم أصحاب الأصوات الآخرين؛
- حقوق التصويت المحتملة التي تمتلكها الشركة، أو أي من مالكي الأصوات الآخرين أو أطراف أخرى؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أن الشركة تمتلك، أو لا تمتلك، القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة في الوقت الذي يطلب فيه إصدار قرارات، بالإضافة إلى أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين السابقة.
- إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة فإنها:
- تتوقف عن قيد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات كموجودات ومطلوبات خاصة بالشركة التابعة
- تتوقف عن قيد المبلغ المدرج لأي من الحصص غير المسيطرة
- تتوقف عن قيد فروقات التحويل المتراكمة، المسجلة في حقوق الملكية
- الإعتراف بالقيمة العادلة للمبلغ المستلم
- الإعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به
- الإعتراف بأي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر
- تعيد تصنيف بنود حصة الشركة الأم المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المستبقاة، أيهما أنسب.

يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة المملوكة من خلال المنشآت ذات الأغراض الخاصة (الشركات الأم الوسيطة) لنفس تاريخ إعداد التقارير للمجموعة، باستخدام سياسات محاسبية ملائمة.

يتم إجراء التعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة، حسب الاقتضاء، لتتوافق مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

وتُحذف جميع الأرصدة والمعاملات والايرادات والمصاريف والربح أو الخسارة المتعلقة بالمعاملات ما بين شركات المجموعة بالكامل عند توحيدها.

عمليات دمج الأعمال

يتم احتساب عمليات الاستحواذ على الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس المقابل المحول في اندماج الاعمال بالقيمة العادلة، والتي يتم احتسابها على أنها مجموع القيم العادلة في تاريخ الشراء للموجودات المحولة من قبل المجموعة والمطلوبات التي تكبدتها المجموعة إلى المالكين السابقين للشركة المستحوذ عليها وحقوق الملكية. صادرة عن المجموعة مقابل السيطرة على الشركة المستحوذ عليها. يتم الاعتراف بالتكاليف المتعلقة بالاستحواذ بشكل عام في الربح أو الخسارة عند تكبدها.

يتم الاعتراف في تاريخ الاستحواذ بالموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة بقيمتها العادلة، باستثناء ما يلي:

- يتم الاعتراف بالموجودات أو الالتزامات الضريبية المؤجلة والموجودات أو الخصوم المتعلقة بترتيبات منافع الموظفين وقياسها وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ *ضرائب الدخل* والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ على التوالي،
- يتم قياس المطلوبات أو أدوات حقوق الملكية المتعلقة بترتيبات الدفع على أساس الأسهم للمشتريات أو ترتيبات الدفع على أساس الأسهم للمجموعة المبرمة لاستبدال ترتيبات الدفع على أساس الأسهم في الشركة المستحوذ عليها وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٢ *الدفع على أساس الأسهم* عند تاريخ الاستحواذ؛ و
- يتم قياس الموجودات (أو مجموعات الاستبعاد) المصنفة كمحتفظ بها للبيع وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٥ *الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة* وفقًا لذلك المعيار.

يتم قياس الشهرة على أنها زيادة في مبلغ المقابل المحول، وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها، والقيمة العادلة لحصة حقوق ملكية المشتري المحتفظ بها سابقًا في الشركة المشتراة (إن وجدت) على صافي الاستحواذ -مبالغ الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة. إذا، بعد إعادة التقييم، بعد صافي المبالغ من تاريخ الاستحواذ للموجودات المحددة المكتسبة والمطلوبات المفترضة يتجاوز مجموع المقابل المحول، وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها والقيمة العادلة لحصة

المشتري المحتفظ بها سابقًا في في الشركة المشتراة (إن وجدت)، يتم الاعتراف بالزيادة على الفور في الربح أو الخسارة كربح ناتج عن صفقة شراء.

يمكن قياس الحصص غير المسيطرة التي تمثل حقوق ملكية حالية وتخول حامليها حصة بالتناسب مع صافي موجودات المنشأة في حالة التصفية مبدئيًا إما بالقيمة العادلة أو بالحصة المتناسبة مع الحصص غير المسيطرة من المبالغ المعترف بها صافي الموجودات القابلة للتحديد للشركة المستحوذ عليها. يتم اختيار أساس القياس لكل معاملة على حدة. وتقاس أنواع أخرى من الحصص غير المسيطرة بالقيمة العادلة، أو، عند الاقتضاء، على الأساس المحدد في معايير دولية أخرى لإعداد التقارير المالية.

عندما يتضمن المقابل المحول من قبل المجموعة في عمليات دمج الأعمال موجودات أو مطلوبات ناتجة عن ترتيب مقابل محتمل، يتم قياس المقابل المحتمل بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ ويتم إدراجه كجزء من المقابل المحول في اندماج الأعمال. يتم تعديل التغيرات في القيمة العادلة للمقابل المحتمل المؤهل كتسويات فترة القياس بأثر رجعي، مع التعديلات المقابلة مقابل الشهرة. تسويات فترة القياس هي التسويات التي تنشأ من المعلومات الإضافية التي تم الحصول عليها خلال "فترة القياس" (والتي لا يمكن أن تتجاوز سنة واحدة من تاريخ الاستحواذ) حول الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ الاستحواذ.

تعتمد المحاسبة اللاحقة للتغيرات في القيمة العادلة للمقابل المحتمل غير المؤهل كتسويات فترة القياس على كيفية تصنيف المقابل المحتمل. إن المقابل المحتمل المصنف كحقوق ملكية ال يعاد قياسه في تواريخ التقارير الالحقة وتواريخ إعداد التقارير الالحقة وتسويته اللاحقة تحتسب ضمن حقوق الملكية. يتم إعادة قياس المقابل المحتمل المصنف كموجودات أو مطلوبات في تواريخ التقارير اللاحقة وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ *الأدوات المالية: الاعتراف والقياس*، أو معيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧ *المخصصات والمطلوبات الطارئة والموجودات المحتملة*، حسب الاقتضاء، مع الربح أو الخسارة المقابلة المعترف بها في الربح أو الخسارة.

عندما يتحقق اندماج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً في الشركة المستحوذ عليها إلى القيمة العادلة لتاريخ الاستحواذ ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة، إن وجدت، في الربح أو الخسارة. يتم إعادة تصنيف المبالغ الناتجة من الفوائد في الشركة المستحوذ عليها قبل تاريخ الاستحواذ والتي تم الاعتراف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة حيث يكون هذا الاعتبار مناسبًا في حالة استبعاد هذه الفائدة.

إذا كانت المحاسبة الأولية لدمج الأعمال غير مكتملة بحلول نهاية تاريخ إعداد التقارير الذي حدث فيه الدمج، فإن المجموعة تسجل المبالغ المؤقتة للبنود التي لم تكتمل المحاسبة. يتم تعديل هذه المبالغ المؤقتة خلال فترة القياس (انظر أعلاه)، أو يتم الاعتراف بالموجودات أو الخصوم الإضافية، لتعكس المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها حول الحقائق والظروف الراهنة في تاريخ الاستحواذ والتي، إذا كانت معروفة، من شأنها أن تؤثر على المبالغ المعترف بها في ذلك تاريخ.

الشهرة

يتم الاعتراف بالشهرة الناشئة عن الاستحواذ كأصل ويتم قياسها مبدئيًا بالتكلفة، وهي زيادة تكلفة اندماج الأعمال على حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات الطارئة المحددة المعترف بها. إذا، بعد إعادة التقييم، تجاوزت حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة المحددة للشركة المستحوذ عليها تكلفة اندماج الأعمال، يتم الاعتراف بالزيادة على الفور في الربح أو الخسارة.

تمثل الأرباح الناتجة عن شراء صفقة شراء شركة تابعة زيادة صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة على إجمالي تكلفة الشراء. تعترف المجموعة بالأرباح الناتجة من شراء صفقة في الربح أو الخسارة في تاريخ الاستحواذ.

تمثل الشهرة الناشئة عن الاستحواذ على شركة تابعة أو شركة خاضعة لسيطرة مشتركة الزيادة في تكلفة الاستحواذ على موجودات المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة للشركة التابعة أو الشركة الخاضعة للسيطرة المشتركة المعترف بها في تاريخ استحواذ. يتم الاعتراف بالشهرة مبدئيًا كموجودات بالتكلفة ويتم قياسها لاحقًا بالتكلفة ناقصًا أي خسائر انخفاض متراكمة.

لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة لكل من الوحدات المولدة للنقد في المجموعة والتي يتوقع أن تستفيد من التآزر بين المجموعة. يتم اختبار انخفاض القيمة سنويًا للوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها، أو بشكل أكثر تكرارًا عندما يكون هناك

مؤشر على أن الوحدة قد انخفضت قيمتها. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من القيمة الدفترية للوحدة، فإن خسارة الانخفاض في القيمة يتم تخصيصها أولاً لتقليل القيمة الدفترية لأي شهرة تم تخصيصها للوحدة ثم للموجودات الأخرى للوحدة بالتناسب. على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة. لا يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المعترف بها للشهرة في فترة لاحقة.

عند استبعاد شركة تابعة أو منشأة خاضعة للسيطرة المشتركة، يتم تضمين المبلغ المنسوب للشهرة في تحديد الربح أو الخسارة من الاستبعاد.

استثمارات في مشروع مشترك

المشروع المشترك هو ترتيب مشترك يكون بموجبه للأطراف التي لها سيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي موجودات الترتيب المشترك. إن السيطرة المشتركة هي المشاركة المتفق عليها تعاقديًا للسيطرة على الترتيب، والتي لا تتوفر إلا عندما تتطلب القرارات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة موافقة بالإجماع من الأطراف المشاركة السيطرة.

يتم إدراج نتائج وموجودات ومطلوبات المشاريع المشتركة في هذه البيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة، باستثناء الحالات التي يتم فيها تصنيف الاستثمار أو جزء منه كمحتفظ به للبيع، وفي هذه الحالة يتم حسابه وفقًا لـ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٥. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بالاستثمار في مشروع مشترك مبدئيًا في بيان المركز المالي بالتكلفة ويتم تعديله بعد ذلك لإثبات حصة المجموعة في الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للمشروع المشترك. عندما تتجاوز حصة المجموعة في خسائر المشروع المشترك حصة المجموعة في ذلك المشروع المشترك (الذي يتضمن أي حصص طويلة الأجل تشكل، من حيث الجوهر، جزءًا من صافي استثمار المجموعة في المشروع المشترك)، تتوقف المجموعة عن الاعتراف بحصتها المزيد من الخسائر. يتم الاعتراف بالخسائر الاضافية فقط إلى الحد الذي تكبدت فيه المجموعة التزامات قانونية أو بناءة أو قامت بعمليات سداد نيابة عن المشروع المشترك.

يتم احتساب الاستثمار في مشروع مشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يصبح فيه المستثمر فيه مشروعًا مشتركًا. عند استحواذ الاستثمار في مشروع مشترك، فإن أي زيادة في تكلفة الاستثمار على حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد للشركة المستثمر فيها يتم الاعتراف بها كشهرة، والتي يتم تضمينها ضمن القيمة الدفترية لـ الاستثمار. يتم إثبات أي زيادة في حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد على تكلفة الاستثمار، بعد إعادة التقييم، مباشرة في الربح أو الخسارة في الفترة التي تم فيها شراء الاستثمار.

عند الضرورة، يتم اختبار انخفاض القيمة الدفترية للاستثمار (بما في ذلك الشهرة) وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ *انخفاض قيمة الموجودات* كأصل واحد من خلال مقارنة المبلغ القابل للاسترداد (أعلى من القيمة قيد الاستخدام والقيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع) مع قيمته الدفترية.

تتوقف المجموعة عن استخدام طريقة حقوق الملكية من تاريخ توقف الاستثمار عن كونه مشروع مشترك، أو عندما يتم تصنيف الاستثمار على أنه محتفظ به للبيع. عندما تحتفظ المجموعة بحصة في المشروع المشترك السابق وتكون الفائدة المحتفظ بها كأصل مالي، تقوم المجموعة بقياس الفائدة المحتفظ بها بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ على أنها قيمتها العادلة عند الاعتراف الأولي وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. الفرق بين يتم تحديد القيمة الدفترية للمشروع المشترك في تاريخ إيقاف طريقة حقوق الملكية، ويتم تضمين القيمة العادلة لأي فائدة محتفظ بها وأي عائدات من استبعاد حصة في المشروع المشترك في تحديد الربح أو الخسارة عند استبعاد المشروع المشترك. سيتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المعترف به مسبقًا في الدخل الشامل الآخر من قبل هذا المشروع المشترك إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد المشروع المشترك.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين المجموعة والمشروع المشترك إلى حد الفائدة في المشروع المشترك.

السفن والممتلكات والمعدات

تظهر السفن والممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك. تتضمن التكلفة التاريخية النفقات التي يمكن عزوها مباشرةً إلى اقتناء البنود. يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها كأصل منفصل، حسب الاقتضاء، فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق إلى المجموعة الفوائد الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند ويمكن قياس تكلفة البند بشكل موثوق. يتم إلغاء الاعتراف

بالقيمة الدفترية لأي مكون يتم احتسابه كأصل منفصل عند استبداله. يتم تحميل جميع عمليات الإصلاح والصيانة الأخرى على بيان الدخل الشامل الموحد خلال السنة المالية التي يتم تكبدها فيها.

يتم رسملة التكلفة المتكبدة أثناء الإرساء الجاف للسفن ويتم استهلاكها على أساس الفترة التي تتدفق فيها الفوائد الاقتصادية المرتبطة بالمجموعة إلى المجموعة.

يتم احتساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت لتخصيص تكلفة الموجودات ناقصًا القيم المتبقية المقدرة على مدى عمرها الإنتاجي المتوقع، على النحو التالي:

سفن	*السنوات*
▪ ناقلات مواد كيماوية	١٠ - ٢٥
▪ الثروة الحيوانية	٢٠ - ٤٠
▪ تكاليف الحوض الجاف	٣ - ٥
تعديلات إيجارية	١٠
معدات	٢ - ٥
أثاث	٥
مركبات	٥

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات وتعديلها إذا كان ذلك مناسبًا في كل تاريخ إعداد تقرير.

عندما تكون القيمة الدفترية لأصل ما أكبر من قيمته القابلة للاسترداد، يتم تخفيضها على الفور إلى قيمتها القابلة للاسترداد.

يتم تحديد الأرباح والخسائر من البيع من خلال مقارنة العائدات مع القيمة الدفترية ويتم إدراجها في بيان الدخل الشامل الموحد.

يتم نقل السفن أثناء البناء بالتكلفة ناقصًا انخفاض القيمة (إن وجدت)، كعمل رأسمالي قيد التنفيذ، ويتم نقلها إلى فئة السفن عندما تكون متاحة للاستخدام.

الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ

يتم نقل الموجودات أثناء الإنشاء بالتكلفة كعمل رأسمالي قيد التنفيذ، ويتم تحويلها إلى الممتلكات أو المصانع أو المعدات عندما تكون الموجودات جاهزة للاستخدام المقصود ويتم استهلاكها وفقًا لسياسات المجموعة.

انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة

في نهاية كل فترة تقرير، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الملموسة وغير الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن تلك الموجودات قد تعرضت لخسارة انخفاض في القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل لتحديد مدى خسارة انخفاض القيمة، إن وجدت.

عندما يتعذر تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل فردي، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي ينتمي إليها الأصل. وعندما يمكن تحديد أساس معقول وثابت للتخصيص، تُخصص موجودات الشركة أيضًا لوحدات توليد النقد الفردية، أو خلاف ذلك تُخصم عند أصغر مجموعة من وحدات توليد النقد التي بموجبها تحديد أساس توزيع معقول وثابت.

المبلغ القابل للاسترداد هو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع والقيمة قيد الاستخدام، أيهما أعلى.

إذا كان المبلغ القابل للاسترداد للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من قيمته الدفترية، يتم تخفيض القيمة المدرجة للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى قيمته القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة مباشرة في الربح أو الخسارة، ما لم يتم إدراج الأصل ذي الصلة بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يتم معالجة خسارة انخفاض القيمة على أنها انخفاض في إعادة التقييم.

عندما تنعكس خسارة انخفاض القيمة في وقت لاحق، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى التقدير المعدل لمبلغه القابل للاسترداد، ولكن بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية المتزايدة القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها لو لم يكن تم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة للأصل (أو وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة. يتم إثبات عكس خسارة انخفاض القيمة مباشرة في الربح أو الخسارة، ما لم يتم إدراج الأصل ذي الصلة بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يتم التعامل مع عكس خسارة انخفاض القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

الاعتراف بالإيرادات

يتم قياس الايرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق، وتمثل المبالغ المستحقة مقابل الخدمات المقدمة. تحتسب المجموعة الإيرادات عندما يمكن قياس مبلغ الإيرادات بشكل موثوق؛ عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى الكيان؛ وعندما يتم استيفاء معايير محددة لكل من أنشطة المجموعة، كما هو موضح أدناه:

يتم الاعتراف بالإيرادات المتلقاة من مواثيق الوقت على أساس القسط الثابت طوال مدة الميثاق.

تتكون خدمات الشحن ومبيعات المنتجات البحرية وإيرادات التوزيع من القيمة المفوترة للبضائع الموردة والخدمات المقدمة، بعد خصم الخصومات والمرتجعات ويتم الاعتراف بها عند تسليم السلع وتنفيذ الخدمات.

لقد استنتجت المجموعة، بناءً على مراجعتها لترتيبات الإيرادات مع العملاء، إلى أنها هي الجهة الرئيسية في معظم ترتيبات الإيرادات الخاصة بها حيث أنها هي الملتزم الأساسي في جميع ترتيبات الإيرادات، ولديها خط عرض أسعار، كما أنها معرضة للمخزون و مخاطر الائتمان.

المخزون

يتم إظهار المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق المقدرة، أيهما أقل. يتم تحديد التكلفة على أساس "الوارد أولاً صادر أولاً" وتشمل جميع نفقات الاستيراد المنسوبة. صافي القيمة القابلة للتحقق هو سعر البيع المقدر في سياق الأعمال العادية، ناقصًا مصروفات البيع المتغيرة القابلة للتطبيق.

ضريبة الدخل

تتكون ضريبة الدخل على الربح أو الخسارة للسنة من الضريبة الحالية والمؤجلة. وتقيد ضريبة الدخل في بيان الدخل الشامل الموحد بالقدر الذي تتعلق فيه بالبنود المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في حقوق الملكية.

إن الضريبة الحالية هي الضريبة المتوقعة المستحقة على الدخل الخاضع للضريبة للسنة، باستخدام معدلات الضريبة التي تم تشريعها أو سيتم تشريعها بشكل جوهري في تاريخ التقرير على الشركة التابعة الخاضعة للضريبة، وأي تعديل للضريبة المستحقة فيما يتعلق بالسنوات السابقة.

يتم احتساب الضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالاختلافات المؤقتة بين القيم الدفترية للموجودات والخصوم لأغراض إعداد التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضريبة. يستند مبلغ الضريبة المؤجلة إلى الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات، باستخدام معدلات الضريبة التي تم سنها أو سنها بشكل جوهري في تاريخ التقرير.

يتم الاعتراف بأصل الضريبة المؤجلة فقط إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل توفر أرباح ضريبية مستقبلية يمكن استخدامها مقابل الأصل. يتم تخفيض موجودات الضريبة المؤجلة إلى الحد الذي يصبح من غير المحتمل معه تحقق المنفعة الضريبية ذات الصلة.

الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي للمجموعة عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة. تكاليف المعاملات التي تعزى مباشرة إلى استحواذ أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) تضاف إلى القيمة العادلة

للموجودات المالية أو الخصوم المالية أو تُخصم منها، حسب الاقتضاء، عند الاعتراف الأولي. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملات المنسوبة مباشرة إلى شراء الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مباشرة في الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية

يتم الاعتراف بجميع مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية بالطريقة العادية وإلغاء الاعتراف بها على أساس تاريخ التداول. إن عمليات الشراء أو البيع بالطريقة المعتادة هي عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تقضي تسليم الموجودات ضمن الإطار الزمني الذي تحدده اللوائح أو الأعراف السوقية.

تقاس جميع الموجودات المالية المعترف بها بشكل كامل لاحقًا إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، وذلك اعتمادًا على تصنيف الموجودات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

(١) أدوات الدين المصنفة بالتكلفة المطفأة

- يتم قياس أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية لاحقًا بالتكلفة المطفأة:
- عندما يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات المالية من أجل جمع التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن يترتب على الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة وجود تدفقات نقدية لا تمثل سوى مدفوعات رأس المال والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

(٢) أداة الدين المصنفة في الدخل الشامل الآخر

يتم قياس أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية الحقًا بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

- عندما يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- أن يترتب على الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة وجود تدفقات نقدية لا تمثل سوى مدفوعات رأس المال والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس جميع الموجودات المالية الأخرى تلقائيًا لاحقًا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الموجودات المالية ذات القيمة الائتمانية المشتراة أو الناشئة منخفضة القيمة الائتمانية (أي الموجودات التي تنخفض قيمتها الائتمانية عند الاعتراف الأولي)، فإن سعر الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم بالضبط الإيرادات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء خسائر الائتمان المتوقعة، خلال العمر المتوقع لأداة الدين، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر، إلى إجمالي القيمة الدفترية لأداة الدين على الاعتراف الأولي. بالنسبة للموجودات المالية المشتراة أو الناشئة منخفضة القيمة الائتمانية، يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية المعدلة من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك خسائر الائتمان المتوقعة، إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف الأولي.

التكلفة المطفأة وطريقة سعر الفائدة الفعلية

التكلفة المطفأة للأصل المالي هي المبلغ الذي يتم قياس الأصل المالي عند الاعتراف الأولي ناقص السداد الرئيسي، بالإضافة إلى الاستهلاك التراكمي باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين هذا المبلغ الأولي ومبلغ الاستحقاق، المعدل لأي خسارة مخصص.

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة حساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفائدة على مدى الفترة ذات الصلة.

يتم إثبات إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأدوات الدين المقاسة لاحقًا بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الموجودات المالية التي تم شراؤها أو نشأتها، فقد تم احتساب دخل الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي، باستثناء الموجودات المالية التي أصبحت لاحقًا منخفضة القيمة الائتمانية (انظر أدناه). بالنسبة للموجودات المالية التي أصبحت بعد ذلك منخفضة القيمة الائتمانية، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. إذا، في فترات التقارير اللاحقة، تحسنت مخاطر الائتمان على الأداة المالية منخفضة القيمة الائتمانية بحيث لم يعد الأصل المالي يعاني من انخفاض في القيمة الائتمانية، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي.

بالنسبة للموجودات المالية المشتراة أو الناشئة منخفضة القيمة الائتمانية، فإن المجموعة تعترف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي المعدل على الائتمان على التكلفة المطفأة للموجودات المالية من الاعتراف الأولي. لا يعود الحساب إلى الأساس الإجمالي حتى لو تحسنت مخاطر الائتمان للأصل المالي في وقت لاحق بحيث لم يعد الأصل المالي يعاني من ضعف في الائتمان.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد في الربح أو الخسارة ويتم تضمينها في بند "إيرادات التمويل - إيرادات الفوائد".

(١) أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، قد تقوم المجموعة بإجراء تحديد نهائي (على أساس كل أداة على حدة) لتحديد الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية كما في القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. لا يُسمح بتحديد الاستثمار في الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إن كان محتفظًا به للتداول أو إذا كان مقابلًا محتملًا ومعترفًا به من قبل المشتري ضمن عملية اندماج الأعمال.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئيًا بالقيمة العادلة مضافًا إليها تكاليف المعاملات. الحقًا، يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الارباح والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الدخل الشامل الاخر والمتراكمة في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات. لن يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد استثمارات حقوق الملكية، وبدلاً من ذلك، سيتم تحويلها إلى الأرباح المستبقاة.

يتم إدراج توزيعات الأرباح على هذه الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في الربح أو الخسارة وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، ما لم تمثل أرباح الأسهم بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم تضمين أرباح الأسهم في بند "إيرادات التمويل" في الربح أو الخسارة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصص خسارة الخسائر الائتمانية المتوقعة على استثمارات في ذمم تجارية مدينة وأخرى وكذلك على عقود ضمان مالي إن وجدت. يتم تحديث مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ كل تقرير لتعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بالأداة المالية المعنية.

تقيد المجموعة دائمًا الخسائر الائتمانية المتوقعة طوال فترة الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى. يتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لهذه الموجودات المالية باستخدام مصفوفة مخصص بناءً على الخبرة السابقة لخسارة الائتمان للمجموعة، معدلة للعوامل الخاصة بالمدينين، والظروف الاقتصادية العامة وتقييم كل من الاتجاه الحالي وكذلك المتوقع الشروط في تاريخ التقرير، بما في ذلك القيمة الزمنية للمال عند الاقتضاء.

تقوم المجموعة بإثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة لجميع الأدوات المالية الأخرى عندما تكون هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. ومع ذلك، إذا لم تشهد مخاطر الائتمان على الأداة المالية زيادة جوهرية منذ الاعتراف الأولي، تقوم المجموعة بقياس مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا.

تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ستنتج عن جميع أحداث التعثر عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع لأداة مالية. على النقيض من ذلك، تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة ١٢ شهرًا جزءًا من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة والتي من المتوقع أن تنتج عن أحداث التعثر عن السداد على أداة مالية ممكنة في غضون ١٢ شهرًا بعد تاريخ التقرير.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية منذ الاعتراف الأولي، تقارن المجموعة مخاطر حدوث تعثر في سداد الأداة المالية في تاريخ التقرير مع خطر حدوث تعثر في سداد الأداة المالية في تاريخ الاعتراف الأولي. عند إجراء هذا التقييم، تراعي المجموعة المعلومات الكمية والنوعية على حد سواء والتي تعد معقولة ويمكن إثباتها، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتوفرة دون تكلفة أو جهد غير مبرر. تتضمن المعلومات المستقبلية التي تم أخذها بالحسبان الآفاق المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها المدينون للمجموعة، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين، والمحللين الماليين، والهيئات الحكومية، ومراكز الفكر ذات الصلة والمنظمات المماثلة الأخرى، بالإضافة إلى النظر في مصادر خارجية مختلفة وتوقع المعلومات الاقتصادية المتعلقة بالعمليات الأساسية للمجموعة

يعتبر الأصل المالي ذات قيمة ائتمانية منخفضة عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

وتعد الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الناتج المخصوم لكل من احتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر والتعرضات عند التعثر. وتمثل احتمالية التعثر احتمالية تعثر المقرض في استيفاء التزاماته المالية إما على مدار الـ ١٢ شهرًا المقبلة (احتمالية التعثر لفترة ١٢ شهرًا) أو على مدار العمر الزمني المتبقي (احتمالية التعثر على مدار العمر الزمني) للالتزامات المالية. وتمثل الخسارة بافتراض التعثر التعرض المتوقع في حالة التعثر. وتستمد المجموعة الخسارة بافتراض التعثر من التعرض الحالي للأدوات المالية والتغيرات المحتملة للمبالغ القائمة المسموح بها بالعقد المتضمن الإطفاء. وتُعد الخسارة بافتراض التعثر لأي من الموجودات المالية هي إجمالي قيمته الدفترية. أما التعرضات عند التعثر فهي الخسارة المتوقعة المتوقفة على العثر وقيمتها المتوقعة عند تحقيقها والقيمة الزمنية للنقد.

تتوقع المجموعة تطبيق النهج المبسط للاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة للذمم التجارية المدينة كما هو مسموح به في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. وبناءً على ذلك، يتم تصنيف الذمم التجارية المدينة التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية والتي ليس لها عنصر تمويل هام ضمن المرحلة ٢ والإعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة.

ويتضمن الدليل الموضوعي على أن أداة الدين قد تعرضت لانخفاض القيمة ما إذا كان هناك أي سداد للمبالغ الأصلية والفائدة قد تخطت تاريخ استحقاقها لأكثر من ٩٠ يومًا أو عند وجود أي صعوبات معلومة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة عمل الطرف المقابل وتدني تصنيفه الائتماني وخرق شروط العقد الأصلية وقدرته على تحسين الأداء عندما تظهر الصعوبات المالية وتدهور قيمة الضمانات وإلى ما غير ذلك. وتقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة على أساس فردي لكل أصل ذي قيمة فردية وبشكل جماعي بالنسبة للموجودات الأخرى التي ليس لها أهمية فردية.

ويتم عرض مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة كخفض من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات المالية للتكلفة المطفأة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بأصل مالي فقط عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل أو عندما تحول المجموعة الأصل المالي، وبشكل جوهري كافة مخاطر ومنافع الملكية إلى منشأة أخرى. أما في حالة عدم قيام المجموعة بالتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بمخاطر ومنافع الملكية واستمرارها بالسيطرة على الأصل المحول، فإن المجموعة تقوم بالاعتراف بحصتها المستبقاة في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به التي قد يجب على المجموعة دفعها. أما في حالة احتفاظ المجموعة بشكل جوهري بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول، فإن المجموعة تستمر بالاعتراف بالأصل المالي والاعتراف بالقروض المرهونة بالمبالغ المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بأي من المطلوبات المالية المقاس بالتكلفة المطفأة، يتم الاعتراف بأي فرق بين المبلغ المدرج للأصل وإجمالي البدل المستلم أو الذي سوف يتم استلامه في الربح أو الخسارة. بالإضافة إلى ذلك، عند إلغاء الإعتراف بالإستثمار في أداة دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة سابقًا في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات في الربح أو الخسارة. في المقابل، عند إلغاء الإعتراف بالاستثمار في أداة حقوق الملكية التي قامت المجموعة باختيارها عند الإعتراف المبدئي بالقياس

بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ولا يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة سابقًا في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات في الربح أو الخسارة، ولكن يتم تحويلها إلى الأرباح المستبقاة.

المطلوبات المالية

تقاس جميع المطلوبات المالية الحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم عرض المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة، مع إثبات أي أرباح أو خسائر ناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة الموحد إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءًا من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الربح أو الخسارة المعترف به في بيان أو الربح المجمع على أي فائدة مدفوعة على المطلوبات المالية.

ومع ذلك، بالنسبة للمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، فيتم الاعتراف بمبلغ التغيير في القيمة العادلة للالتزام المالي المنسوب إلى التغيرات في مخاطر الائتمان لتلك الالتزامات به في بيان الدخل الشامل الآخر، ما لم يتم يتبين بأنه قد يترتب على آثار التغيرات في مخاطر الائتمان للمطلوبات في الدخل الشامل الآخر وجود أو زيادة في بيان عدم تطابق محاسبي في الربح أو الخسارة.

يتم إثبات المبلغ المتبقي من التغيير في القيمة العادلة للالتزام في الربح أو الخسارة. إن التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر الائتمان للمطلوبات المالية المعترف بها في بيان الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقًا إلى بيان الربح أو الخسارة؛ بدلاً من ذلك، يتم تحويلها إلى الأرباح المحتجزة عند عدم الاعتراف بالالتزام المالي.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر من عقود الضمان المالي الصادرة عن المجموعة والتي تم تحديدها من قبل المجموعة كما في القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في الربح أو الخسارة.

المطلوبات المالية المقاسة لاحقًا بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية التي لم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة حساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروف الفوائد على مدى الفترة ذات الصلة. ويعرف معدل الفائدة الفعلي بالسعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) خلال العمر المتوقع للالتزام المالي أو (عند الاقتضاء) فترة أقصر للتكلفة المطفأة للالتزام المالي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما وفقط عندما يتم تصريف التزامات المجموعة أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية غير المحققة والمقابل المدفوع والمستحق في الربح أو الخسارة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزام قانوني أو ضمني حالي نتيجة لحدث سابق، ومن المحتمل أن يطلب من المجموعة تسوية الالتزام، ويمكن تقدير المبلغ بشكل موثوق.

ويعد المبلغ المعترف به كمخصص أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام في تاريخ التقرير، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام.

عندما يتوقع استرداد بعض أو كل المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسوية مخصص من طرف ثالث، يتم الاعتراف بالمستحق كأصل إذا كان من شبه المؤكد أنه سيتم استلام السداد ويمكن قياس مبلغ المستحق بشكل موثوق.

منافع الموظفين

يتم تكوين مخصص للالتزامات المقدرة لمنافع الموظفين للإجازة السنوية وتذاكر الإجازة نتيجة للخدمات التي يقدمها الموظفون حتى تاريخ التقرير.

يتم أيضًا تكوين مخصص لمكافأة نهاية الخدمة المستحقة للموظفين وفقًا لقانون العمل في الإمارات العربية المتحدة لفترات خدمتهم حتى تاريخ إعداد التقارير باستثناء الموظفين الذين يتم عمل مخصص مكافأة نهاية الخدمة لهم وفقًا لسياسة المجموعة. تسمح سياسة المجموعة للموظفين بإنهاء الخدمة على المزايا وفقًا لقانون العمل الإماراتي. يتم الإفصاح عن المخصص المتعلق بمكافأة نهاية الخدمة للموظفين كمطلوبات غير متداولة. يتم الإفصاح عن المخصص المتعلق بالإجازة السنوية وتذاكر السفر الإجازة كالتزام حالي.

بالنسبة للموظفين المؤهلين لخطة المعاشات التقاعدية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، تعترف المجموعة بمساهمات صاحب العمل على أساس الاستحقاق في الربح أو الخسارة، والتي يتم تحديدها وفقًا للقوانين المعمول بها ذات الصلة. بخلاف مساهمة المعاش التقاعدي الشهرية، ليس هناك أي التزام آخر على المجموعة.

العملات الأجنبية

لغرض هذه البيانات المالية الموحدة، فإن درهم الإمارات العربية المتحدة هو العملة الوظيفية وعملة العرض للمجموعة.

يتم تسجيل المعاملات بعملات غير درهم (العملات الأجنبية) بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. في نهاية كل فترة تقرير، يتم إعادة تحويل البنود النقدية بعملات أجنبية بالمعدلات السائدة في نهاية فترة إعداد التقارير. يتم إعادة تحويل البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة المقومة بعملات أجنبية بالمعدلات السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. إن البنود غير النقدية التي يتم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بعملة أجنبية لا يتم إعادة تحويلها.

يتم إثبات فروقات الصرف في الربح أو الخسارة في الفترة التي تنشأ فيها.

عقود الإيجار

السياسة المطبقة اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٩

المجموعة كمستأجر

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد أو يحتوي على إيجار، في بداية العقد. تعترف المجموعة بأصل حق الاستخدام ومطلوب إيجار مقابل فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها المستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعرفة بأنها عقود إيجار بمدة إيجار تبلغ ١٢ شهرًا أو أقل) وإيجارات الموجودات ذات القيمة المنخفضة. بالنسبة لهذه الإيجارات، تعترف المجموعة بدفعات الإيجار كمصروفات تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار ما لم يكن الأساس المنهجي الآخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه استهلاك المنافع الاقتصادية من الموجودات المؤجرة.

يتم قياس الالتزامات الإيجارية مبدئيًا بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء، ويتم خصمها باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار. إذا لم يكن من الممكن تحديد هذا السعر بسهولة، فإن المجموعة تستخدم معدل الاقتراض الإضافي.

تشتمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس الالتزامات الإيجارية على:

- مدفوعات الإيجار الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة المضمنة)، ناقصًا أي حوافز تأجير؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو سعر، يتم قياسه مبدئيًا باستخدام المؤشر أو السعر في تاريخ البدء؛
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعر ممارسة خيارات الشراء، إذا كان المستأجر متأكدًا بشكل معقول من ممارسة الخيارات؛ و
- دفع غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كانت مدة الإيجار تعكس ممارسة خيار لإنهاء الإيجار.

يتم عرض الالتزامات الإيجارية كبند منفصل في بيان المركز المالي الموحد.

يتم قياس الالتزامات الإيجارية لاحقًا عن طريق زيادة القيمة الدفترية لتعكس الفائدة على الالتزامات الإيجارية (باستخدام طريقة الفائدة الفعلية) وتقليل القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار التي تم إجراؤها.

تقوم المجموعة بإعادة قياس الالتزامات الإيجارية (وتقوم بإجراء تعديل مناظر لموجودات حق الاستخدام ذات الصلة) كلما:

- تغيرت مدة الإيجار أو حدث تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس الالتزامات الإيجارية عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المنقحة باستخدام معدل الخصم المنقح.
- تغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو سعر أو تغير في الدفع المتوقع بموجب قيمة متبقية مضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس الالتزامات الإيجارية عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المنقحة باستخدام معدل الخصم الأولي (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب تغير في سعر الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- تم تعديل عقد الإيجار مع عدم احتساب تعديل الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس الالتزامات الإيجارية عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المنقحة باستخدام معدل الخصم المنقح.

لم تقم المجموعة بإجراء أي تعديلات من هذا القبيل خلال الفترات المعروضة.

يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى فترة أقصر من مدة الإيجار والعمر الإنتاجي للأصل الأساسي. إذا قام عقد إيجار بتحويل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام للأصل يعكس أن المجموعة تتوقع ممارسة خيار شراء، يتم استهلاك حق الاستخدام المرتبط على مدى العمر الإنتاجي للأصل الأساسي . يبدأ الاستهلاك في تاريخ بدء الإيجار.

يتم عرض حق استخدام الموجودات كسطر منفصل في بيان المركز المالي الموحد.

تطبق المجموعة اللمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ لتحديد ما إذا كان أحد موجودات حق الاستخدام قد تعرضت للانخفاض في قيمتها وحسابات خسارة انخفاض القيمة المحددة كما هو موضح في سياسة "السفن والممتلكات والمعدات"

لا يتم تضمين الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو سعر في قياس الالتزامات الإيجارية وموجودات حق الاستخدام. يتم الاعتراف بالمدفوعات ذات الصلة كمصروف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الحالة التي تؤدي إلى هذه المدفوعات.

وكوسيلة عملية، يسمح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ للمستأجر بعدم فصل المكونات غير الإيجارية، وبدلًا من ذلك يعتبر أي إيجار والمكونات غير التأجيرية المرتبطة به بمثابة ترتيب واحد. لم تستخدم المجموعة هذه الوسيلة العملية.

المجموعة كمؤجر

تبرم المجموعة عقود إيجار كمؤجر فيما يتعلق ببعض عقاراتها الاستثمارية. كما تقوم المجموعة بتأجير المعدات لتجار التجزئة الضروريين للعرض وتركيب العملاء واختبار الأحذية والمعدات المصنعة من قبل المجموعة.

يتم تصنيف عقود الإيجار التي تكون المجموعة مؤجرًا لها كعقود إيجار تمويلي أو تشغيلي. عندما تحول شروط الإيجار بشكل جوهري جميع مخاطر ومزايا الملكية للمستأجر، يتم تصنيف العقد على أنه إيجار تمويلي. يتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى عقود الإيجار التشغيلية.

عندما تكون المجموعة مؤجرًا وسيطًا، فإنها تمثل عقد الإيجار الرئيسي والعقد من الباطن كعقدين منفصلين. يُصنف عقد الإيجار من الباطن على أنه عقد إيجار تمويلي أو تشغيلي بالرجوع إلى حق الاستخدام الناشئ عن عقد الإيجار الرئيسي.

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجار من عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في التفاوض على عقد إيجار تشغيلي وترتيبه إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر وتقيد على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة من المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم مدينة بمبلغ صافي استثمار المجموعة في عقود الإيجار. يتم تخصيص إيرادات التأجير التمويلي للفترات المحاسبية بحيث تعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار المجموعة القائم فيما يتعلق بالإيجارات.

عندما يتضمن العقد مكونات التأجير وغير التأجير، تطبق المجموعة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٥ لتخصيص المقابل بموجب العقد لكل مكون.

عقود الإيجار بموجب اللمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧، المعمول بها قبل ١ يناير ٢٠١٩

يتم تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تمويلي كلما كانت شروط الإيجار تحول بشكل جوهري جميع مخاطر ومزايا الملكية للمستأجر. يتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى عقود الإيجار التشغيلية.

المجموعة كمؤجر

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة من المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم مدينة بمبلغ صافي استثمار المجموعة في عقود الإيجار. يتم تخصيص إيرادات التأجير التمويلي للفترات المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار المجموعة القائم فيما يتعلق بالإيجارات.

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجار من عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في التفاوض على عقد إيجار تشغيلي وترتيبه إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر وتقيد على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

المجموعة كمستأجر

يتم الاعتراف بالموجودات المحتفظ بها بموجب عقود الإيجار التمويلية مبدئيًا كموجودات للمجموعة بقيمتها العادلة عند بداية عقد الايجار أو، إذا كانت أقل، بالقيمة الحالية للحد الادنى من مدفوعات الايجار. يتم إدراج الالتزام المقابل للمؤجر في بيان المركز المالي الموحد كالتزام إيجارات تمويلية.

يتم تقسيم مدفوعات الإيجار بين مصروفات التمويل وخفض الالتزامات الإيجارية لتحقيق معدل فائدة ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام. ويتم الاعتراف بمصروفات التمويل على الفور في الربح أو الخسارة، ما لم تكن مرتبطة مباشرة بالموجودات المؤهلة، وفي هذه الحالة يتم رسملتها وفقًا للسياسة العامة للمجموعة بشأن تكاليف الاقتراض. يتم الاعتراف بالإيجارات المحتملة كمصروفات في الفترات التي يتم تكبدها فيها.

يتم إثبات مدفوعات الإيجار التشغيلي كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار، باستثناء الحالات التي يكون فيها الأساس المنهجي الآخر أكثر تمثيلًا للنمط الزمني الذي يتم فيه استهلاك المنافع الاقتصادية من الأصل المؤجر. يتم الاعتراف بالإيجارات المحتملة الناشئة عن الإيجارات التشغيلية كمصروف في الفترة التي يتم تكبدها فيها. في حالة استلام حوافز الإيجار للدخول في عقود إيجار تشغيلية، يتم الاعتراف بهذه الحوافز كالتزام. يتم الاعتراف بالمزايا الإجمالية للحوافز على أنها تخفيض لمصروف الإيجار على أساس القسط الثابت، باستثناء الحالات التي يكون فيها الأساس المنهجي الآخر أكثر تمثيلًا للنمط الزمني الذي يتم فيه استهلاك المنافع الاقتصادية من الموجودات المؤجرة.

تكاليف الاقتراض

تضاف تكاليف الاقتراض المنسوبة مباشرة إلى شراء أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المؤهلة، وهي الموجودات التي تستغرق بالضرورة فترة زمنية طويلة للاستعداد لاستخدامها أو بيعها المقصود، إلى تكلفة تلك الموجودات، حتى وقت الموجودات جاهزة إلى حد كبير للاستخدام المقصود أو البيع.

يتم خصم إيرادات الاستثمار المكتسبة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة بانتظار إنفاقها على الموجودات المؤهلة من تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة. يتم الاعتراف بتكاليف الاقتراض الأخرى في الربح أو الخسارة في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

يتم الاعتراف بالقروض المصرفية مبدئيًا بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة المتكبدة. يتم إدراج القروض البنكية بالتكلفة المطفأة. يتم إثبات أي فرق بين العائدات (صافية من تكاليف المعاملة) وقيمة الاسترداد في بيان الدخل الشامل الموحد خلال فترة الاقتراض المصرفي باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

يتم الاعتراف بالرسوم المدفوعة عند إنشاء تسهيلات القرض على أنها تكاليف معاملات للقرض إلى الحد الذي يحتمل فيه سحب بعض أو كل التسهيلات. في هذه الحالة، يتم تأجيل الرسوم حتى يتم السحب. وعند غياب دليل على احتمالية سحب بعض أو كل التسهيلات، يتم رسملة الرسوم كدفعة مسبقة لخدمات السيولة ويتم استهلاكها خلال فترة التسهيلات ذات الصلة.

تتم حذف القروض من بيان المركز المالي الموحد عندما يتم تسديد الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحيته. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم حذفها أو تحويلها إلى طرف آخر والمقابل المدفوع، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية تم نقلها أو أية مطلوبات مفترضة، في بيان الربح أو الخسارة الموحد والدخل الشامل الآخر.

عندما تتم إعادة التفاوض على شروط الالتزام المالي مع قيام المنشأة بنقل أدوات حقوق الملكية إلى دائن لإطفاء كل أو جزء من الالتزام (دين مقابل مبادلة الأسهم)، يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر في الربح أو الخسارة، والتي يتم قياسها بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية والقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المصدرة.

يتم تصنيف القروض كمطلوبات متداولة ما لم يكن للمجموعة حق غير مشروط في تأجيل تسوية المطلوبات لمدة ١٢ شهرًا على الأقل بعد فترة التقرير.

تتم رسملة تكاليف الاقتراض العامة والمحددة التي تعزى مباشرةً إلى شراء أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المؤهلة خلال الفترة الزمنية المطلوبة لإكمال وإعداد الأصل للاستخدام المقصود أو البيع. الموجودات المؤهلة هي الموجودات التي تستغرق بالضرورة فترة زمنية طويلة للاستعداد للاستخدام المقصود أو البيع.

يتم خصم إيرادات الاستثمار المكتسبة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة بانتظار إنفاقها على الموجودات المؤهلة من تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.

ضريبة القيمة المضافة

يتم الاعتراف بالمصروفات والموجودات بالصافي من مبلغ ضريبة القيمة المضافة، إلا إذا كانت ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على شراء الموجودات أو الخدمات غير قابلة للاسترداد من سلطة الضرائب، وفي هذه الحالة، يتم الاعتراف بضريبة القيمة المضافة كجزء من تكلفة اقتناء الأصل. أو كجزء من بند النفقات، حسب الاقتضاء

يتم تضمين المبلغ الصافي لضريبة القيمة المضافة القابل للاسترداد أو القابل للدفع من سلطة الضرائب كجزء من الذمم المدينة أو الدائنة في بيان المركز المالي الموحد.

٥- الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

الأحكام الهامة المتخذة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة
في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، والموصوفة في إيضاح ٤، اتخذت الإدارة الأحكام التالية التي لها تأثير كبير على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة (باستثناء تلك التي تتضمن تقديرات، والتي يتم تناولها أدناه) .

تحديد مدة الإيجار
عند تحديد مدة الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزًا اقتصاديًا لممارسة خيار التمديد، أو لا تمارس خيار إنهاء الخدمة. لا يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) إلا في مدة التأجير إذا كان من المؤكد تمديد عقد الإيجار (أو عدم إنهائه).

الضرائب
تتعرض المجموعة للضرائب بشكل رئيسي في المملكة العربية السعودية. ينطوي حكم هام على تحديد مخصص الضريبة. هناك بعض المعاملات والحسابات التي يكون التحديد الضريبي النهائي غير مؤكد لها أثناء سير العمل العادي. تعترف المجموعة بالمطلوبات المتعلقة

بالمسائل الضريبية المتوقعة بناءً على تقديرات ما إذا كانت الضرائب الإضافية مستحقة. عندما تكون النتيجة الضريبية النهائية لهذه الأمور مختلفة عن المبالغ التي تم الاعتراف بها مبدئيًا، ستؤثر هذه الفروق على المخصص الضريبي في الفترة التي يتم فيها تحديد ذلك.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل، والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، والتي تنطوي على مخاطر كبيرة من التسبب في تعديل جوهري للمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية.

انخفاض قيمة السفن والشهرة

يحدث انخفاض القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد قيمته القابلة لإعادة الشحن، وهي أعلى من قيمتها العادلة ناقصًا تكلفة الاستبعاد وقيمتها قيد الاستخدام. تستند القيمة العادلة ناقصًا تكلفة احتساب التصرف على البيانات المتاحة من معاملات البيع الملزمة، والتي يتم استدعاؤها على طول الذراع، للموجودات المماثلة أو أسعار السوق الملحوظة ناقصًا التكاليف الإضافية للتصرف في الموجودات. يعتمد حساب القيمة المستخدمة على نموذج التدفقات النقدية المخصوم.

يتم اشتقاق التدفقات النقدية من ميزانية العمر الإنتاجي المتبقي للسفن ولا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم بها المجموعة بعد أو استثمارات مستقبلية كبيرة ستعزز أداء السفن التي يتم اختبارها. يعتبر المبلغ القابل للاسترداد حساسًا لمعدل الخصم المستخدم لنموذج نموذج التدفقات النقدية المخصوم وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء. هذه التقديرات هي الأكثر صلة بانخفاض قيمة السفن والشهرة المعترف بها من قبل المجموعة. تم الافصاح عن الافتراضات الرئيسية المستخدمة لتحديد المبلغ القابل لاسترداد لمختلف وحدات توليد النقد، بما في ذلك تحليل الحساسية، وتم تناولها بشكل إضافي في إيضاحي ٧ و ٩ من هذه البيانات المالية الموحدة.

تقدير الأعمار الإنتاجية للسفن والممتلكات والمعدات

تقوم المجموعة بتقدير الأعمار الإنتاجية للممتلكات والسفن والمعدات بناءً على الفترة التي من المتوقع أن تكون الموجودات متاحة خلالها للاستخدام. تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة بشكل دوري ويتم تحديثها إذا كانت التوقعات تختلف عن التقديرات السابقة بسبب الإهلاك المادي والتقادم الفني أو التجاري والقيود القانونية أو غيرها على استخدام الموجودات. بالاضافة إلى ذلك، يستند تقدير الاعمار الانتاجية للممتلكات والسفن والمعدات على التقييم الجماعي لممارسات الصناعة والتقييم التقني الداخلي وعلى الخبرة التاريخية مع الموجودات المماثلة. ومع ذلك، من الممكن أن تتأثر النتائج المستقبلية للعمليات بشكل جوهري بالتغيرات في التقديرات الناتجة عن التغيرات في العوامل المذكورة أعلاه. سوف تتأثر مبالغ وتوقيت النفقات المسجلة لأي فترة بالتغيرات في هذه العوامل والظروف.

حساب مخصص الخسارة

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تستخدم المجموعة معلومات مستقبلية معقولة ويمكن دعمها، والتي تقوم على افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف الدوافع الاقتصادية وكيف ستؤثر هذه العوامل على بعضها البعض.

وتعد الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة عن التعثر عن السداد. ويستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض استلامها، مع مراعاة التدفقات النقدية من الضمانات والتحسينات الائتمانية المتكاملة.

وتشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. احتمالية التعثر عن السداد هو تقدير لاحتمالية التعثر خلال أفق زمني محدد، يتضمن حسابه البيانات التاريخية والافتراضات وتوقعات الظروف المستقبلية.

مخصص المخزون بطيء الحركة

تقوم المجموعة بمراجعة مخزونها لتقييم الخسارة على أساس التقادم بشكل منتظم. عند تحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص التقادم في الربح أو الخسارة، فإن المجموعة تصدر أحكامًا بشأن ما إذا كانت هناك أي بيانات ملحوظة تشير إلى وجود قابلية في المستقبل لبيع المنتج وصافي القيمة القابلة للتحقق لهذا المنتج. وعليه، يتم تكوين مخصص لانخفاض القيمة عندما يكون صافي القيمة القابلة للتحقق أقل من التكلفة بناءً على أفضل التقديرات من قبل الإدارة. ويستند مخصص تقادم المخزون إلى التحديد المادي للمخزون وحركته السابقة.

٦- القطاعات التشغيلية

قطاعات الأعمال

يتم إعداد التقارير عن القطاعات التشغيلية بطريقة تتوافق مع تلك المستخدمة في تقديم التقارير الداخلية إلى المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات بشأن العمليات التشغيلية. إن المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات بشأن العمليات التشغيلية هي اللجنة التنفيذية للمجموعة التي تقوم باتخاذ القرارات الاستراتيجية ومراجعة التقارير الداخلية للمجموعة بهدف تقييم الأداء وتخصيص الموارد. لقد قامت الإدارة بتحديد القطاعات التشغيلية بناءً على هذه التقارير.

فيما يلي قطاعات العمل الرئيسية لدى المجموعة:

- *امتلاك وتأجير السفن*: تأجير السفن للعملاء؛
- إدارة السفن: الإدارة الفنية للسفن؛
- *بيع وتوزيع المنتجات البحرية*: تجارة البضائع مثل المؤن والكيماويات والوقود اللازم للسفن؛
- *خدمات الشحن والخدمات الفنية*: تقديم خدمات الوكالة للسفن الراسية في الموانئ وتقديم خدمات الورش للقوارب
- *أخرى*: تشتمل على إدارة كافة الأقسام والأنشطة الإدارية.

يستوفي قطاع تأجير وامتلاك وإدارة السفن وقطاع بيع وتوزيع المنتجات البحرية وقطاع خدمات الشحن والخدمات الفنية بالمعايير المقررة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٨ *القطاعات التشغيلية*، ويتم رفع التقارير المتعلقة بهذه القطاعات باعتبارها قطاعات تشغيلية منفصلة، بينما لا يلبي قطاع إدارة الأقسام والأنشطة الإدارية الشروط الكمية المقررة بموجب هذا المعيار حيث يتم بيان نتائج عمليات هذا القطاع ضمن بند "أخرى".

القطاعات الجغرافية

لا تعتبر اللجنة التنفيذية للمجموعة التوزيع الجغرافي لعمليات المجموعة ذا صلة بتحليل الإدارة الداخلية، وبالتالي لم يتم الإفصاح عن معلومات بشأن القطاعات الجغرافية.

تتم مراجعة جميع نتائج القطاعات التشغيلية بانتظام من قبل اللجنة التنفيذية للمجموعة لاتخاذ قرارات بشأن الموارد التي سيتم تخصيصها للقطاع وتقييم أدائها، والتي تتوفر لها معلومات مالية منفصلة.

	امتلاك وتأجير السفن ألف درهم	إدارة السفن ألف درهم	بيع وتوزيع المنتجات البحرية ألف درهم	خدمات فنية وشحن ألف درهم	أخرى ألف درهم	الإستبعاد بين القطاعات ألف درهم	المجموع ألف درهم
إيرادات تشغيلية	١٥٩,١٦٢	٥,٤٤٠	١٠٢	٦,٩٠٦	-	(٥,٣٤٩)	١٦٦,٢٦١
تكاليف تشغيلية	(١٧٢,٨٣٢)	-	(٣٤)	(٤,٣٠٠)	-	٥,٣٤٩	(١٧١,٨١٧)
دخل آخر	-	-	١١٤	٢٨	١,٤٨٨	(١,٠٣٦)	٥٩٤
مصاريف عمومية وإدارية	(٢,٠٢٤)	(٦,١٨٣)	(١٩٥)	(٨,٥٣٥)	(١٦,٦٥٧)	١,٠٣٦	(٣٢,٥٥٨)
تكاليف التمويل	(٣٣,٤٠٧)	(٧)	-	(٣٤)	(٢,٤٢٧)	-	(٣٥,٨٧٥)
انخفاض قيمة السفن	(١٧٨,٢١٧)	-	-	-	-	-	(١٧٨,٢١٧)
انخفاض قيمة الشهرة	-	-	-	-	(٧٦,٤٤٩)	-	(٧٦,٤٤٩)
التزامات مشطوبة لم تعد مطلوبة	٥٤	١٣٠	-	-	٢,٧٣٠	-	٢,٩١٤
ضريبة الدخل	-	-	-	-	(١,٨٣٠)	-	(١,٨٣٠)
خسائر القطاعات التي تم الإبلاغ عنها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**(٢٢٧,٢٦٤)**	**(٦٢٠)**	**(١٣)**	**(٥,٩٣٥)**	**(٩٣,١٤٥)**	**-**	**(٣٢٦,٩٧٧)**
موجودات القطاع التي تم الإبلاغ عنها	**١,١٧٩,٨٦٦**	**٢٠,٩٥١**	**٨٠٣**	**١٧,٨٢٠**	**١,٥٥٣,٠٤٤**	**(١,٥٥٨,٣١٤)**	**١,٢١٤,١٧٠**
مطلوبات القطاع التي تم الإبلاغ عنها	**(٩٦٤,٦٧٧)**	**(٢٣,٨٧٠)**	**(١,٥٨٦)**	**(٩,٦١٣)**	**(٧١٧,٥٨٩)**	**١,١٠٥,٧٢١**	**(٦١١,٦١٤)**

	امتلاك وتأجير السفن ألف درهم	إدارة السفن ألف درهم	بيع وتوزيع المنتجات البحرية ألف درهم	خدمات فنية وشحن ألف درهم	أخرى ألف درهم	الإستبعاد بين القطاعات ألف درهم	المجموع ألف درهم
إيرادات تشغيلية	١٣٢,١٩٥	٥,٠٣٤	٤٠٤	١٤,١١٢	-	(٤,٦٦٨)	١٤٧,٠٧٧
تكاليف تشغيلية	(١٢٢,٧٥٣)	-	(٢١٠)	(١٠,٠٠٦)	-	٤,٦٦٨	(١٢٨,٣٠١)
دخل آخر	١,٠٦١	-	١٢٢	٢٦	١,٠٨٧	(١,٠٣٦)	١,٢٦٠
مصاريف عمومية وإدارية	(٢,٧٨٣)	(٧,٠٤٤)	(١٧٨)	(٣,٧٤٤)	(٣١,١٥١)	١,٠٣٦	(٤٣,٨٦٤)
تكاليف التمويل	(٢١,٤٨٨)	-	-	-	(٨٠٥)	-	(٢٢,٢٩٣)
مطلوبات مستردة لم تعد مطلوبة	٣,٥٥٠	-	-	-	٥,١٧٧	-	٨,٧٢٧
الحصة من صافي خسارة مشروع مشترك	(٦٨٢)	-	-	-	-	-	(٦٨٢)
ضريبة الدخل	-	-	-	-	(١,٨٣٠)	-	(١,٨٣٠)
(خسائر) / أرباح القطاعات التي تم الإبلاغ عنها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	(١٠,٩٠٠)	(٢,٠١٠)	١٣٨	٣٨٨	(٢٧,٥٢٢)	-	(٣٩,٩٠٦)
موجودات القطاع التي تم الإبلاغ عنها (معاد عرضه)	١,٩٣٣,١٢٢	١٧,١٦٩	١١,٥٥٥	١٦,٤٤٠	١,٣٨٣,٠٤٦	(١,٨٣٦,٠٣٦)	١,٥٢٥,٢٩٦
مطلوبات القطاع التي تم الإبلاغ عنها (معاد عرضه)	(١,٢٦٣,٧٧١)	(١٩,٤٦٩)	(١٢,٦٠٢)	(٢,٦٣٩)	(٦٧٩,٠٠٠)	١,٣٨٢,٠٦٢	(٥٩٥,٤١٩)

٧- السفن والممتلكات والمعدات

	السفن ألف درهم	التحسينات الإيجارية ألف درهم	معدات ألف درهم	أثاث وتركيبات ألف درهم	سيارات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة							
في ١ يناير ٢٠١٨	١,١٥٥,٠٨٦	٣,٧٠٢	٢,٦٢٧	٥٠٣	٥٣١	١٠٨,٠٤٥	١,٢٧٠,٤٩٤
المستحوذ عليها خلال دمج الأعمال (إيضاح ٩ (أ)]	٣٣٦,٠٨٧		-	-	-	-	٣٣٦,٠٨٧
الإضافات	٥٤,١٦٦	١٤٣	٥٤٧	-	٨	٢٧,٧٧١	٨٢,٦٣٥
الاستبعادات	(١٩,١٢٤)	-	-	-	-	-	(١٩,١٢٤)
موجودات مشطوبة	-	-	-	-	(١١١)	(١٠٨,٠٤٥)	(١٠٨,١٥٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١,٥٢٦,٢١٥	٣,٨٤٥	٣,١٧٤	٥٠٣	٤٢٨	٢٧,٧٧١	١,٥٦١,٩٣٦
الإضافات	٢٨,٣٤٤	-	٧	١	-	٧,١٣٦	٣٥,٤٨٨
تحويل من أعمال رأسمالية جارية إلى سفن	٣٤,٩٠٧					(٣٤,٩٠٧)	-
الاستبعادات	(٥٣٨)	-	(٥٥٤)	-	-	-	(١,٠٩٢)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**١,٥٨٨,٩٢٨**	**٣,٨٤٥**	**٢,٦٢٧**	**٥٠٤**	**٤٢٨**	**-**	**١,٥٩٦,٣٣٢**
الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة							
في ١ يناير ٢٠١٨	٣١٥,١٥٩	١,٤٥٧	١,٨٩٣	٧٩	٥٠٧	١٠٨,٠٤٥	٤٢٧,١٤٠
المحمل للسنة	٥٢,٩٩٨	٤٦٢	٢١٤	١٣١	١٣	-	٥٣,٨١٨
متعلقة بالموجودات المشطوبة	-	-	-	-	(١١١)	(١٠٨,٠٤٥)	(١٠٨,١٥٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٦٨,١٥٧	١,٩١٩	٢,١٠٧	٢١٠	٤٠٩	-	٣٧٢,٨٠٢
المحمل للسنة	٦٦,٠٤٧	٤٦٣	٢٥٠	٩٢	١٠	-	٦٦,٨٦٢
الاستبعادات	-	-	(١٥٨)	-	-	-	(١٥٨)
خسارة انخفاض القيمة	١٧٨,٢١٧	-	-	-	-	-	١٧٨,٢١٧
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٦١٢,٤٢١**	**٢,٣٨٢**	**٢,١٩٩**	**٣٠٢**	**٤١٩**	**-**	**٦١٧,٧٢٣**
القيمة المدرجة							
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٩٧٦,٥٠٧**	**١,٤٦٣**	**٤٢٨**	**٢٠٢**	**٩**	**-**	**٩٧٨,٦٠٩**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (معاد عرضه)	١,١٥٨,٠٥٨	١,٩٢٦	١,٠٦٧	٢٩٣	١٩	٢٧,٧٧١	١,١٨٩,١٣٤

(أ) تم رهن السفن التي يبلغ صافي قيمتها الدفترية ٨٥٩,٢٦٥ ألف درهم (٢٠١٨: ١,٠٩١,١٥٨ ألف درهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ كضمان للقروض البنكية (إيضاح ١٨).

(ب) القيمة الدفترية للسفينة المحتفظ بها بموجب عقود إيجار تمويلية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بلغت ٧٨,٦٩٠ ألف درهم (٢٠١٨: ١٢١,١٤٨ ألف درهم). يتم رهن الموجودات المؤجرة كضمان لإيجارات التمويل ذات الصلة (إيضاح ١٧).

(ج) خلال سنة ٢٠١٨، استحوذت المجموعة على سفينة بمبلغ ١٠,٤٦٠ ألف درهم. القصد من السفينة أن يتم تحويلها إلى سفينة تحفيز نفطي لخدمة المتطلبات المحددة للتعهد الزمني المقرر تنفيذها في يناير ٢٠١٩. تم إظهار السفينة في البداية كأعمال رأسمالية قيد التنفيذ أثناء التحويل. تم الانتهاء من التحويل خلال السنة وإعادة تصنيفها من الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ إلى "سفينة" كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

(د) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، قامت المجموعة بتسجيل مخصص انخفاض قيمة السفن بمبلغ ١٧٨,٢١٧ ألف درهم. تم احتساب مخصص الانخفاض في القيمة من خلال مقارنة القيمة الدفترية للسفن وقيمتها القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة ناقصاً تكلفة الاستبعاد وقيمتها قيد الاستخدام، أيهما أعلى.

تم تحديد القيمة المستخدمة لهذه السفن عن طريق خصم توقعات التدفقات النقدية من الاستخدام المستمر للسفن حتى نهاية عمرها الإنتاجي. تستند توقعات التدفقات النقدية على الخبرة السابقة وخطة العمل المعتمدة من الإدارة، وتستند إلى الافتراضات التالية:

- تم تحديد إيرادات السفن المستأجرة على أساس الأسعار وفقًا للعقود حيث تم تحديد إيرادات السفن المستأجرة على أساس أسعار عقود الإيجار على أساس زمني المستقبلية المتوقعة؛
- تم تحديد تكلفة تشغيل السفينة باستخدام مزيج من المصروفات الفعلية للسنة السابقة والمصروفات المدرجة في الميزانية للعام المقبل مع تأثير تضخم عادي؛
- تم تقدير النفقات الأخرى مثل الإرساء الجاف باستخدام الاتجاه التاريخي لهذه التكلفة للسفن والتكلفة المتوقعة التي سيتم تكبدها في المستقبل؛
- تم تحديد القيمة المتبقية باستخدام قيمة الفولاذ في نهاية العمر الإنتاجي للسفينة؛ و
- تم خصم صافي التدفقات النقدية باستخدام معدل خصم ٨,٥٪ سنويا

تحليل الحساسية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، إذا كان معدل الخصم المستخدم أعلى بنسبة ٠,٥٪، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، فستزيد خسارة انخفاض القيمة بمقدار ١٦,٥٤٤ ألف درهم، إذا كان معدل الخصم المستخدم أقل بنسبة ٠,٥٪، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، ستنخفض خسائر انخفاض القيمة بمبلغ ١٩,٤١٥ ألف درهم.

(ه) تم تخصيص الاستهلاك كما يلي:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة التشغيلية (إيضاح ٢٣)	**٦٦,٠٤٧**	٥٢,٤٤٣
مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح ٢٤)	**٨١٥**	١,٣٧٥
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٦٦,٨٦٢**	٥٣,٨١٨

٨- حق استخدام الموجودات

حصلت المجموعة على مباني مكتبية للإيجار. تبلغ مدة الإيجار لمثل هذه المكاتب خمس سنوات. إن التزامات المجموعة مضمونة بملكية المؤجر للموجودات المؤجرة لمثل هذه الإيجارات.

	مباني مكتبية ألف درهم
١ يناير ٢٠١٩ (معاد عرضه)	٣,٩٠١
إطفاء	(١,٠٧٦)
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٢,٨٢٥**

٩- الاستحواذ على شركة تابعة

(أ) دمج الأعمال

حصلة المجموعة خلال عام ٢٠١٨ على السيطرة على شركة جلف نافيجيشن لايفستوك كاريرز ليمتد، إنك، وهي شركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة أكساب للاستثمارات ذ.م.م.، والمسجلة في جمهورية بنما، مقابل شراء بقيمة ٤٢٠,٠٠٠ ألف درهم. من مبلغ ٤٢٠,٠٠٠ ألف درهم، يتم دفع مبلغ ٢٠,٠٠٠ ألف درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ على التوالي (إيضاح ٢٠). خلال السنة، أنهت المجموعة تخصيص سعر الشراء، وبالتالي تم الاعتراف بالشهرة البالغ قيمتها ٨٣,٩١٣ ألف درهم وتم تعديل البيانات المالية الموحدة وفقًا لذلك.

يلخص الجدول التالي المبالغ المعاد بيانها للموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها والمبالغ المدفوعة في تاريخ الاستحواذ.

	ألف درهم (مُدققة ومعاد عرضها)
الموجودات	
السفن	٣٣٦,٠٨٧
إجمالي صافي الموجودات المحددة بقيمة عادلة مؤقتة	٣٣٦,٠٨٧
ناقصاً: المبالغ المدفوعة والمبالغ المطلوبة	(٤٢٠,٠٠٠)
الشهرة (معاد عرضها)	**٨٣,٩١٣**
التدفقات النقدية عن الاستحواذ	
صافي النقد المستحوذ عليه	-
صافي التدفقات النقدية الخارجي عن الاستحواذ	**(٤٠٠,٠٠٠)**

وفقًا للفقرة الخامسة من اتفاقية إطار البيع، يجب على المجموعة الحصول على تقرير تقييم للسفن مع تاريخ السريان الذي يوافق السنة الثانية للانتهاء، وتحديد تقييم للسفن في ذلك التاريخ ("التقييم الجديد")، مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات الإيجار الفعلية المحققة وعوامل السوق المحددة على النحو الذي يحدده المُقيم. يتم إعداد تقرير التقييم الخاص بالتقييم الجديد من قبل مقيم ذو سمعة طيبة يتم تعيينه

من قبل المجموعة ويتم تحديده وفقًا لنفس المنهجية، وباستخدام نفس الافتراضات المستخدمة في التقرير المحدد في وقت شراء السفن (يشار إليها باسم "تقرير").

ستجري المجموعة تقييمًا جديدًا في أكتوبر ٢٠٢٠، وهو السنة الثانية للانتهاء، وبعد ذلك ستقوم المجموعة بتقييم تأثير هذا الضمان (إيضاح ٣٢).

(ب) الشهرة

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)
الرصيد في ١ يناير	**٢١٩,٩١٢**	١٣٥,٩٩٩
الإضافات خلال السنة [إيضاح ٩ (أ)]	**-**	٨٣,٩١٣
انخفاض القيمة خلال السنة	**(٧٦,٤٤٩)**	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**١٤٣,٤٦٣**	٢١٩,٩١٢

تم تخصيص قيمة الشهرة البالغة ١٣٥,٩٩٩ ألف درهم التي نشأت وقت الاكتتاب العام الأولي لقطاع امتلاك وتأجير السفن.

تتولى الإدارة مراجعة الأعمال بناءً على نوع الأعمال. وقد حددت الإدارة قطاع امتلاك وتأجير السفن وقطاع بيع وتوزيع المنتجات البحرية وقطاع خدمات الوكالة على أنها قطاعات الأعمال الأساسية. وتتم مراقبة الشهرة من قبل الإدارة على مستوى القطاع التشغيلي.

تم تحديد المبلغ القابل للاسترداد لجميع وحدات توليد النقد بناءً على ارتفاع القيمة قيد الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع. لتحديد القيمة قيد الاستخدام، كما هو مبين في الإيضاح رقم ٧ (د)، ويتم الاستعانة في حسابها على التوقعات التدفقات النقدية قبل الضريبة بناءً على معدلات الاستئجار المقدرة باستخدام معلومات السوق المتاحة والمتداولة والاتجاهات التاريخية للسفن التي لا تمثل إيجارات زمنية على المدى الطويل. يتم التحصل على التدفقات النقدية بعد اتفاقية الطرف المستأجر الموقعة باستخدام معدل النمو المقدر. لا يتجاوز معدل النمو متوسط معدل النمو طويل الأجل للأعمال التي تنشط بها وحدة توليد النقد. تم استخدام معدل الخصم البالغ ٨,٥٠٪ لخصم التدفقات النقدية. ونتيجة لذلك، تم قيد انخفاض في القيمة قدره ٧٦,٤٤٩ ألف درهم.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، إذا كان معدل الخصم المستخدم أعلى بنسبة ٠,٥٪، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، فستزيد خسارة الانخفاض في الشهرة بمقدار ١٨,٩٩٧ ألف درهم، إذا كان معدل الخصم المستخدم أقل بنسبة ٠,٥٪، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتًا، ستنخفض خسارة انخفاض القيمة بمقدار ١٨,٣٨٨ ألف درهم.

١٠- الاستثمار في مشروع مشترك

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
الرصيد في ١ يناير	-	٣٠٠
الحصة في صافي الخسائر في المشاريع المشتركة	-	(٦٨٢)
حركات أخرى	-	٣٨٢
الرصيد في ٣١ ديسمبر	-	-

يمثل الاستثمار في مشروع مشترك حصة المجموعة بنسبة ٥٠٪ في شركة غولف ستولت تانكيرز م.د.م.س التي تعمل بشكل رئيسي في امتلاك السفن. تم تشكيل المشروع المشترك بموجب اتفاقية مبرمة مع شركة ستولت نيلسن إنديان أوشن ميدل إيست سيرفيسز ليمتد، وهي قيد التصفية في الوقت الراهن.

فيما يلي المعلومات المالية للمشروع المشترك، ولم يتم تعديلها بنسبة الملكية التي تحتفظ بها المجموعة:

غولف ستولت تانكيرز م.د.م.س

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
موجودات متداولة	-	٤,٦٩٨
مطلوبات متداولة	-	(٧٧٩)
صافي الموجودات	-	٣,٩١٩
الايرادات	-	-
المصاريف	-	(٦٨٢)
الخسارة للسنة	-	(٦٨٢)

١١- المخزون

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
قطع غيار	**٧,٢٤١**	٩,٢٢٣
زيوت وشحوم السفن	**٢,٥٦٤**	٤,٤١١
أخرى	**٧٠**	١٢٢
	٩,٨٧٥	١٣,٧٥٦

(أ) بلغ استهلاك المخزون خلال السنة ٩,٨٠٤ ألف درهم (٢٠١٨: ٧,٧٨٥ ألف درهم).

١٢- الذمم التجارية المدينة والأخرى

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
ذمم تجارية مدينة [إيضاح ١٢ (ب)]	**١٩,٣٩٧**	١٨,٧٣٧
مخصص الانخفاض في القيمة	**(٣,٣٣٨)**	(٩٨٥)
	١٦,٠٥٩	١٧,٧٥٢
الذمم المدينة من خفض الاستثمار في شركة تابعة [إيضاح ١٢ (أ)]	**١٤,٦٤٠**	١٤,٦٤٠
دفعات مقدمة للموردين	**١٠,٤٣٠**	٣,٤٦٤
مصاريف مدفوعة مقدماً	**٢,٨٥٥**	٣,٥١٥
الذمم المدينة من بيع السفن	**-**	١٦,١٠٤
ذمم مدينة أخرى	**٧,٠١٤**	٧,٨٢٢
	٥٠,٩٩٨	٦٣,٢٩٧

(أ) تجري المجموعة حاليًا مناقشات مع مساهم الأقلية من حيث مشاركته في الشركة التابعة للمجموعة. ومن المتوقع الاتفاق على اتفاق نهائي بعد نهاية فترة التقرير.

(ب) تتراوح فترة الائتمان على الذمم التجارية المدينة من ٣٠ إلى ١٢٠ يومًا (٢٠١٨: ٣٠ إلى ١٢٠ يومًا) من تاريخ الفاتورة. تجري المجموعة قبل قبول أي عميل جديد تقييمًا للملاءة الائتمانية للعميل المحتمل مع وضع حدود الائتمان لكل عميل. تتم مراجعة حدود الائتمان ودرجة الائتمان المنسوبة إلى العملاء على فترات منتظمة. يتضمن رصيد الذمم التجارية المدينة في نهاية السنة مبلغ ١١,٥٥٤ ألف درهم (٢٠١٨: ٨,٢٣٨ ألف درهم) تمثل ٦٠٪ (٢٠١٨: ٤٤٪) من إجمالي الذمم المدينة المستحقة من أربعة عملاء (٢٠١٨: ثلاثة عملاء). لا يوجد عملاء آخرون يمثلون أكثر من ٥٪ من إجمالي الذمم التجارية المدينة في تاريخ التقرير.

تقيس المجموعة مخصص الخسارة للذمم التجارية المدينة بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني لتلك الذمم. ويتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على الذمم التجارية المدينة على أساس نهج الخسارة المعدل من خلال تقسيم المدينين على أساس خصائص المخاطر المشتركة عند الاعتراف الأولي. من أجل تطوير معدلات الخسارة الخاصة بالمجموعة، تأخذ المجموعة بالحسبان حالة التعثر عن السداد السابقة للمدين وتحليل الوضع المالي الحالي للمدين، مع تعديل ذلك وفق العوامل الخاصة بالمدينين، والظروف الاقتصادية العامة والعناصر المستقبلية لمجالات أعمال المدينين وتقييم الوضع الحالي والمتوقع للظروف في تاريخ التقرير.

يوضح الجدول التالي تفاصيل مخاطر الذمم التجارية المدينة بناءً على مصفوفة مخصصات المجموعة. وحيث أن تجربة الخسارة الائتمانية السابقة للمجموعة لا تظهر أنماط خسارة مختلفة بشكل كبير لشرائح العملاء المختلفة، فإن مخصص الخسارة بناءً على حالة الاستحقاق السابقة لم يتم تمييزه بشكل أكبر بين قاعدة العملاء المختلفة للمجموعة:

	الخسائر الائتمانية المتوقعة	**إجمالي القيمة الدفترية عند التعثر ألف درهم**	**الذمم المدينة منخفضة القيمة ألف درهم**	**صافي الذمم المدينة ألف درهم**
٣١ ديسمبر ٢٠١٩				
من ٠ إلى ٩٠ يومًا	**٠,٢٪**	**٥,٠٥٤**	**٨**	**٥,٠٤٦**
٩١ إلى ١٢٠ يومًا	**١,٧٪**	**٣٦٢**	**٦**	**٣٥٦**
١٢١ إلى ١٥٠ يومًا	**٢,٥٪**	**٢٤٤**	**٦**	**٢٣٨**
١٥١ إلى ٣٦٥ يومًا	**٢٧,١٪**	**٣,٢٦٧**	**٨٨٦**	**٢,٣٨١**
اكثر من ٣٦٥ يوم	**٢٣,٢٪**	**١٠,٤٧٠**	**٢,٤٣٢**	**٨,٠٣٨**
		١٩,٣٩٧	**٣,٣٣٨**	**١٦,٠٥٩**
٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
من ٠ إلى ٩٠ يومًا	٠,٣٪	٩,٦٥٧	٣٣	٩,٦٢٤
٩١ إلى ١٢٠ يومًا	٠,٠٪	٦٢٨	-	٦٢٨
١٢١ إلى ١٥٠ يومًا	١٢,١٪	٢١٥	٢٦	١٨٩
١٥١ إلى ٣٦٥ يومًا	٠,٤٪	١,٨٢٣	٨	١,٨١٥
اكثر من ٣٦٥ يوم	١٤,٣٪	٦,٤١٤	٩١٨	٥,٤٩٦
		١٨,٧٣٧	٩٨٥	١٧,٧٥٢

(ب) يوضح الجدول التالي الحركة في الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تم الاعتراف بها للذمم التجارية المدينة وفقًا للنهج المبسط المحدد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩:

	مُقيمة جماعيًا ألف درهم	مُقيمة فرديًا ألف درهم	المجموع ألف درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٨	-	٢٣٥	٢٣٥
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	-	٧٥٠	٧٥٠
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	-	٩٨٥	٩٨٥
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	-	٢,٣٥٣	٢,٣٥٣
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**-**	**٣,٣٣٨**	**٣,٣٣٨**

(ج) تتضمن الذمم التجارية المدينة مبلغ ٧,٥٨٤ ألف درهم يتعلق بعميل قامت المجموعة باتخاذ إجراءات قانونية ضده لاسترداد مستحقاتها. سجلت الإدارة مخصصًا بمبلغ ٢٦٧ ألف درهم مقابل الذمم المدينة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. ويعتمد تقييم الإدارة بشكل كبير على وجهة نظرها بقدرة المجموعة ستكون قادرة على تسوية الذمم التجارية الدائنة البالغة ٧,٣١٧ ألف درهم (إيضاح ٢٠)، المتعلقة بنفس المعاملة مقابل الرصيد المستحق.

١٣- النقد وما يعادله

	٢٠١٩ **ألف درهم**	٢٠١٨ ألف درهم
النقد في الصندوق	**١٥٧**	٤٢٠
الأرصدة بنكية	**٢٨,٢٤٣**	٣٣,٨٥٩
النقد في الصندوق والأرصدة بنكية	**٢٨,٤٠٠**	٣٤,٢٧٩
نقد مقيد (إيضاح ١٣ (أ))	**(١١,٤٧٩)**	(١١,١٤٩)
النقد وما يعادله	**١٦,٩٢١**	٢٣,١٣٠

(أ) يمثل النقد المقيد النقد المحتفظ به في حسابات مصرفية معينة لدفع أرباح الأسهم وتكاليف الأحواض الجافة.

(ب) تم تقييم أرصدة البنوك على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة لأن هذه البنوك تخضع لرقابة صارمة من قبل مصرف الإمارات المركزي. وبناءً عليه، تقوم إدارة الشركة بتقدير مخصص الخسارة للأرصدة لدى البنوك في نهاية فترة التقرير بمبلغ يعادل الخسائر

الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا. لم يتأخر أي من الأرصدة لدى البنوك في نهاية فترة التقرير، ومع الأخذ في الاعتبار تجربة التعثر عن السداد السابقة والتصنيفات الائتمانية الحالية للبنوك، فقد قيمت إدارة الشركة أن قيمة الانخفاض غير جوهري، وبالتالي لم تقيد أي مخصصات خسائر على هذه الأرصدة.

١٤- رأس المال

	٢٠١٩ ألف درهم	٢٠١٨ ألف درهم
المصرح:		
١,٠١٩,٢٠٩,٢٥٠ سهم (٢٠١٨: ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم) بقيمة ١ درهم للسهم الواحد	**١,٠١٩,٢٠٩**	١,٠٠٠,٠٠٠
المصدّر والمدفوع بالكامل:		
١,٠١٩,٢٠٩,٢٥٠ سهم (٢٠١٨: ٩١٩,٢٠٩,٢٥٠ سهم) بقيمة ١ درهم للسهم الواحد	**١,٠١٩,٢٠٩**	٩١٩,٢٠٩

في ٢٨ فبراير ٢٠١٩، أنهت المجموعة تحويل سندات صكوك إسلامية قابلة للتحويل صادرة سابقاً إلى ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة درهم واحد للسهم. تمت الموافقة من قبل الهيئة التنظيمية في ١٩ فبراير ٢٠١٩ على زيادة رأس المال المصرح به إلى ١,٠١٩,٢٠٩,٢٥٠ سهم وذلك بموجب موافقة المساهمون في ٢٠١٨. تكبدت المجموعة تكلفة بقيمة ٣٤٤ ألف درهم فيما يتعلق بتحويل الصكوك التي يتم عرضها كـ "احتياطيات أخرى "في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

١٥- الاحتياطي القانوني

وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، والنظام الأساسي للمجموعة، يتعين تحويل ١٠٪ من ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني. ويجوز للمجموعة أن تقرر وقف هذا التحويل عندما يبلغ رصيد الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع باستثناء الحالات المنصوص عليها في القانون. لم يتم تحويل أية مبالغ إلى الاحتياطي القانوني خلال السنة.

١٦- صكوك إسلامية قابلة للتحويل

	٢٠١٩ ألف درهم	٢٠١٨ ألف درهم
صكوك إسلامية قابلة للتحويل	**١٠٠,٠٠٠**	-

في ١٨ نوفمبر ٢٠١٩، قامت المجموعة بإصدار صكوك إسلامية قابلة للتحويل ("الصكوك") بقيمة ١٠٠,٠٠٠ ألف درهم عن طريق اكتتاب خاص لشركة واحة الزاوية للاستثمار والتطوير العقاري ذ.م.م، وذلك وفقاً لعدة شروط، من بينها:

- الضمان: صكوك إسلامية إلزامية قابلة للتحويل
- نوع الصكوك - بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية
- قيمة الصكوك ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ألف درهم
- عدد الصكوك ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ألف درهم

- نوع التحويل: إلزامي ليتم تحويله إلى أسهم في المجموعة وفقاً لشروط وأحكام الصكوك ودون الحاجة إلى أي موافقات مستقبلية على عملية التحويل من الجمعية العمومية للمجموعة أو الجهات التنظيمية
- سعر التحويل: درهم واحد لكل صك
- معدل الفائدة لكل صك: ٠٪
- فترة التحويل: ٣ أشهر من تاريخ الإصدار المنتهي في ١٨ فبراير ٢٠١٩

أنهت المجموعة في ٢٨ فبراير ٢٠١٩ تحويل سندات صكوك إسلامية قابلة للتحويل صادرة سابقاً إلى ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة درهم واحد للسهم.

١٧- عقود الإيجار التمويلي

	٢٠١٩ ألف درهم	٢٠١٨ ألف درهم
مبالغ مطلوبة الدفع ضمن عقود الإيجار التمويلية:		
خلال سنة واحدة	**١٩,٤٠١**	١١,٠٩٠
بين ٢-٥ سنوات	**٦٦,٨٧٣**	٧٥,١٧٢
	٨٦,٢٧٤	٨٦,٢٦٢
ناقصاً: رسوم التمويل التي تنطبق على السنوات المستقبلية	**(٢٦,٠٥٥)**	(٢٤,٨١٥)
القيمة الحالية لالتزامات عقود التأجير	**٦٠,٢١٩**	٦١,٤٤٧
خلال سنة واحدة	**٦,٩٧٦**	٣,٦٦٣
بين ٢-٥ سنوات	**٥٣,٢٤٣**	٥٧,٧٨٤
	٦٠,٢١٩	٦١,٤٤٧
ناقصاً: الجزء المتداول	**(٦,٩٧٦)**	(٣,٦٦٣)
الجزء غير المتداول	**٥٣,٢٤٣**	٥٧,٧٨٤

(أ) في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٧، أبرمت المجموعة اتفاقية إيجار تمويلي لدعم الاستحواذ على سفن من جي إس تي. تستحق الالتزامات على أساس شهري بقيمة ٢٨,٥٤٨ درهم في اليوم لمدة ٥ سنوات وسداد نهائي بقيمة ٤٤,٧١٨ ألف درهم في ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٢. وقامت المجموعة خلال السنة بسداد مبلغ ١,٠٧٥ ألف درهم (٢٠١٨ : ٧,٤١٠ ألف درهم).

(ب) في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغت الالتزامات الإيجارية المتعلقة بموجودات حقوق الاستخدام ٣,١٢٣ ألف درهم (٢٠١٨: ٣,٦٥٠ ألف درهم).

١٨- قروض بنكية

	٢٠١٩ **ألف درهم**	٢٠١٨ ألف درهم
متداولة	**١١٧,٥٥٥**	٣٢٣,٨٣٥
غير متداولة	**٢٧٧,٨٤٨**	٧٨,٦٩٥

فيما يلي ملخص الحركات في سلفيات من البنوك:

	قرض آجل ١ ***ألف درهم***	***قرض آجل ٢*** ***ألف درهم***	***قرض آجل ٣*** ***ألف درهم***	***قرض آجل ٤*** ***ألف درهم***	***المجموع*** ***ألف درهم***
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	**٢٥٣,٦٨١**	**٦١,٧١٣**	**٢٧,٧٥٩**	**٥٩,٣٧٧**	**٤٠٢,٥٣٠**
زائداً: إطفاء رسوم الترتيبات	**٥٧٣**	**١٤٩**	**-**	**١٢٧**	**٨٤٩**
زائداً: المسحوب خلال السنة	**٢٥٧,١٧٠**	**-**	**-**	**-**	**٢٥٧,١٧٠**
ناقصاً: المسدد خلال السنة	**(٢٦٦,٤٥٥)**	**(٤,٢٢٣)**	**(٣٤٨)**	**(٢,٠٠٠)**	**(٢٧٣,٠٢٦)**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٢٤٤,٩٦٩**	**٥٧,٦٣٩**	**٢٧,٤١١**	**٥٧,٥٠٤**	**٣٨٧,٥٢٣**
ناقصاً: الجزء المتداول	**(٣٤,٣٨٦)**	**(١٢,٦٢٨)**	**(٥,١٥٧)**	**(٥٧,٥٠٤)**	**(١٠٩,٦٧٥)**
الجزء غير المتداول	**٢١٠,٥٨٣**	**٤٥,٠١١**	**٢٢,٢٥٤**	**-**	**٢٧٧,٨٤٨**

	قرض آجل ١ *ألف درهم*	*قرض آجل ٢* *ألف درهم*	*قرض آجل ٣* *ألف درهم*	*قرض آجل ٤* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	٣٠٥,٣٨٥	٧٠,٠٦٤	-	-	٣٧٥,٤٤٩
زائداً: المسحوب خلال السنة	-	-	٣٠,٠٠٠	٥٩,٣٧٧	٨٩,٣٧٧
ناقصاً: المسدد خلال السنة	(٥١,٧٠٤)	(٨,٣٥١)	(٢,٢٤١)	-	(٦٢,٢٩٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٢٥٣,٦٨١	٦١,٧١٣	٢٧,٧٥٩	٥٩,٣٧٧	٤٠٢,٥٣٠
ناقصاً: الجزء المتداول	(٢٥٣,٦٨١)	(٨,٣٥١)	(٢,٤٢٦)	(٥٩,٣٧٧)	(٣٢٣,٨٣٥)
الجزء غير المتداول	-	٥٣,٣٦٢	٢٥,٣٣٣	-	٧٨,٦٩٥

(أ) قرض لأجل ١

حصـــلت المجموعة على قرض لأجل بمبلغ ٦٧٦,٣٣١ ألف درهم لشـــراء ناقلات مواد كيماوية بتكلفة قدرها ٧٩٥,٦٨٤ ألف درهم. يحمل هذا القرض فائدة بسعر ليبور زائد هامش، ويستحق السداد على ٣٩ قسطاً ربع سنوي يبدأ من ١ أغسطس ٢٠٠٨. تم خلال السنة الحالية سداد دفعة نهائية بقيمة ٢٥٣,٦٨١ ألف درهم.

في ١٧ يوليو ٢٠١٩، قامت المجموعة بإعادة تمويل الترتيب عن طريق اتفاقية البيع والتأجير مع مؤسسة مالية أخرى والتي تمكنها من السداد المبكر للقرض لأجل. تماثل إعادة الهيكلة ترتيبات التمويل التي تم بموجبها تسوية الالتزامات السابقة والاعتراف بالمطلوبات الجديدة.

في ١٩ يوليو ٢٠١٩، أبرمت المجموعة اتفاقية تمويل "الاتفاقية" لإعادة تمويل القرض لأجل الأول من القروض. يتم سداد الالتزامات على أساس شهري بمعدل ٤٣,٩٢٠ درهم في اليوم للأثني عشر شهرًا الأولى و ١٣٩,٤٤٦ يوميًا لمدة ٤ سنوات وسداد نهائي بقيمة ١٢٨,٦٣٨ ألف درهم في ١٩ يوليو ٢٠٢٤. سددت المجموعة خلال الفترة مبلغ ١٢,٧٧٤ ألف درهم.

يتمثل التعهد الأساسي لترتيب التمويل المذكور أعلاه في الحفاظ على نسبة الرافعة المالية على أساس ربع سنوي في تاريخ السداد الذي يبدأ بعد ثلاثة (٣) أشهر من السحب الأول وأيضًا قبل ممارسة خيار الشراء كما هو موضح أدناه:

الشهور	٠ – ١٢	١٣ – ٢٤	٢٥ – ٣٦	٣٧ – ٤٨	٤٩ – ٦٠
الحد الأقصى لنسبة الرافعة المالية	٨٠,٠٠٪	٧٢,٥٠٪	٦٥,٠٠٪	٥٧,٥٠٪	٥٠,٠٠٪

كانت المجموعة ملتزمة بالتعهدات المذكورة أعلاه كما في تاريخ اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة.

أكملت إدارة المجموعة تقييمًا وخلصت إلى أن الاتفاقية لا تعتبر "معاملة بيع" على النحو المحدد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥: *الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء* إذ أن الإدارة لديها خيار شراء إلزامي لإعادة شراء السفن في نهاية مدة الإيجار. بناءً على ذلك، اعتبرت الإدارة هذه الصفقة كترتيب تمويل تم بموجبه تسوية الالتزامات السابقة وتم الاعتراف بالالتزامات الجديدة.

(ب) قرض لأجل ٢

حصلت المجموعة على قرض لأجل بمبلغ ٧٤,٢٣٨ ألف درهم (بعد خصم رسوم الترتيبات) لدعم استحواذ ناقلات مواد كيماوية من شركة غولف ستولت تانكرز. يحمل هذا القرض فائدة بسعر إيبور ليبور زائد هامش، ويستحق السداد على ٢٠ قسطاً ربع سنوي يبدأ من ٢١ سبتمبر ٢٠١٧. ويتم تسديد الدفعة الأخيرة بمبلغ ٣٢,٥٠٠ ألف درهم في ٢١ مارس ٢٠٢٣.

(ج) قرض لأجل ٣

حصلت المجموعة على قرض لأجل بمبلغ ٣٠,٠٠٠ ألف درهم لدعم شراء وتحويل سفينة تحفيز آبار نفط. يحمل هذا القرض فائدة بسعر إيبور ليبور زائد هامش، ويستحق السداد على ٢٧ قسط ربع سنوي متساوي يبدأ من ٧ ديسمبر ٢٠١٨. ويتم تسديد الدفعة الأخيرة في ٧ يونيو ٢٠٢٥.

(د) قرض لأجل ٤

حصلت المجموعة على قرض لأجل بمبلغ ٥٩,٣٧٧ ألف درهم (بعد خصم رسوم الترتيبات) لدعم الاستحواذ على سفن نقل الماشية. يحمل هذا القرض فائدة بسعر إيبور ليبور زائد هامش، ويستحق السداد على ١٦ قسطاً ربع سنوي يبدأ من ٢٩ مايو ٢٠١٩. ويتم تسديد الدفعة الأخيرة في ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٣.

يتم تغطية القروض لأجل ٢ و٣ و٤ بأشكال ومجموعات مختلفة من الضمانات وتشمل:

- تنازل عن رهن السفن ذات العلاقة؛
- رهن أسهم الشركات التابعة المالكة لتلك السفن؛ و
- ضمان مؤسسي من الشركة الأم والشركة الأم الوسيطة و/أو الشركات الشقيقة.

وفيما يلي التعهدات الجوهرية للقروض لأجل وتشمل:

- زيادة الموجودات المتداولة عن المطلوبات المتداولة في جميع الأوقات؛
- الاحتفاظ في جميع الأوقات برصيد النقدية وشبه النقدية فوق نسبة معينة من صافي الدين؛
- ضمان زيادة حقوق الملكية الموحدة المعدلة حسب السوق عن نسبة معينة من إجمالي الموجودات الموحدة المعدلة حسب السوق؛ و
- ضمان زيادة القيمة السوقية الحرة المجمعة للسفن عن نسبة معينة من صافي الدين.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، ظلت المجموعة مخالفة للتعهدات المالية مع مقرضيها للقرض لأجل ٤، ما ترتب معه من الناحية الفنية استحقاق دفع هذا القرض عند الطلب. وبناءً على ذلك، فقد تم تصنيفها كمطلوبات متداولة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. تُجري إدارة المجموعة حالياً مناقشاتٍ مع المقرضين لمراجعة القرض، ولا تتوقع الإدارة أن تتم المطالبة بهذه القروض من جانب المقرضين.

(هـ) قروض قصيرة الأجل

(١) في ٧ يناير ٢٠١٩، حصلت المجموعة على تسهيلات مرابحة قصيرة الأجل بقيمة ٧,٣٤٦ ألف درهم محملًا بفائدة ثابتة. كان القرض قصير الأجل مستحقًا في أبريل ٢٠١٩، إلا أنه قد تم تمديد أجل الاستحقاق حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

١٩- مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

	٢٠١٩ **ألف درهم**	٢٠١٨ ألف درهم
الرصيد في ١ يناير	**١,٦٤٠**	١,٤٨٠
محمل للسنة (إيضاح ٢٥)	**٤٦٧**	٣٩٠
مدفوعات خلال السنة	**(٢٩٥)**	(٢٣٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١,٨١٢**	١,٦٤٠

يتم تكوين مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفق قانون العمل بدولة الإمارات ويستند للمكافأة الحالية وسنوات العمل المتراكمة في تاريخ التقرير.

٢٠- الذمم التجارية الدائنة والأخرى

	٢٠١٩ **ألف درهم**	٢٠١٨ ألف درهم
ذمم تجارية دائنة [إيضاح ٢٠ (ب)]	**٢٩,٢٤٨**	٣٧,١٤١
ارباح مستحقة الدفع	**١٠,٥٦٦**	١٠,٦٠٠
مبالغ مقدمًا من العملاء	**١٠,٧٦٦**	٧,١٣٨
المقابل المستحق عند الاستحواذ على عمل تجاري [إيضاح ٩ (أ)]	**٢٠,٠٠٠**	٢٠,٠٠٠
الفوائد المستحقة على القروض	**٦,٠٠٠**	٣,٤٩١
الاستحقاق الضريبي [إيضاح ٢٠ (ج)]	**١٠,٥٦٣**	١٣,٢٢٠
الاستحقاقات ذات الصلة بالأحوض الجاف	**٢,١٠٠**	٩,٧٢٨
المخصصات والذمم الدائنة الأخرى	**٢٧,٣٥٠**	٢٨,٤٨٤
	١١٦,٥٩٣	١٢٩,٨٠٢

(أ) تمكنت المجموعة من إلغاء الاعتراف بالمطلوبات التي يبلغ إجماليها ٢,٩١٤ ألف درهم (٢٠١٨: ٨,٧٢٧ ألف درهم) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والتي تم تضمينها في "مطلوبات لم تعد مطلوبة مشطوبة" في الأرباح أو الخسائر.

(ب) تشتمل الذمم الدائنة التجارية على مبلغ ٧,٣١٧ ألف درهم مستحقة السداد لسلطات الموانئ يتوقع تسويتها مقابل الذمم المدينة البالغة ٧,٥٨٤ ألف درهم [إيضاح ١٢ (ج)].

(ج) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، تلقى أحد فروع المجموعة خطابًا من السلطات الضريبية يشير إلى أن عوائد الفرع للسنوات المالية من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦ لم تتوافق مع اللوائح الضريبية. وفي الربع الرابع من عام ٢٠١٨، أبرمت المجموعة اتفاقية مع السلطات الضريبية بمبلغ ١٨ مليون درهم من أجل التسوية الكاملة والنهائية لمستحقاتها الضريبية للسنوات السابقة حتى عام ٢٠١٦. من ١٨ مليون درهم، قامت المجموعة بتسوية ٧ ملايين درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، سددت المجموعة دفعة بمبلغ ٤,٧ مليون درهم.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، استمرت المجموعة في الاعتراف بالمخصص مستقبلاً بناءً على الاتفاقية المبرمة مع السلطات الضريبية. كما قامت المجموعة بتسجيل مخصص على الغرامة بنسبة ١٪ من الرصيد المستحق.

٢١- معاملات الأطراف ذات العلاقة

(أ) تقوم المجموعة، في سياق العمل المعتاد، بإجراء معاملات مع مؤسسات أعمال أخرى تستوفي تعريف طرف ذوعلاقة كما في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤، وهي معاملات يتم تنفيذها بأسعار متفق عليها.
تتضمن الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والمديرين وموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة والمنشآت المرتبطة بها التي لها سيطرة أو سيطرة مشتركة أو تأثير جوهري على المجموعة. يتم اعتماد سياسات التسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

(ب) أبرمت المجموعة خلال السنة المعاملات الجوهرية التالية مع الأطراف ذات العلاقة في سياق العمل الاعتيادي وفق شروط وأحكام متفق عليها بشكل متبادل.

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
تكاليف التمويل – قروض من أطراف ذات علاقة (إيضاح ٢٧)	**١,٣٢٦**	٧٧٠

(ج) فيما يلي الأرصدة القائمة للمبالغ المستحقة (إلى) / من الأطراف ذات العلاقة:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
مشروع مشترك		
غولف ستولت تانكيرز - م.د.م.س (مشروع مشترك)	**(١٤٤)**	١,٠١٧

إن القيمة المستحقة إلى / من الطرف ذو العلاقة هي قيمة غير محملة بفائدة وغير مضمونة وسيتم سدادها عند الطلب.

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
(د) ***قرض من أطراف ذات علاقة***		
كبار المساهمين	**٣٧,٤٤٣**	-

تم استخدام القرض الذي تم الحصول عليه من المساهمين الرئيسيين لتمويل الحوض الجاف لناقلات الكيماويات. يتضمن إجمالي الرصيد المستحق، القرض بمبلغ ٥,٠٠٠ ألف درهم غير محمل بفوائد، بينما يحمل رصيد القرض المتبقي فائدة بسعر ثابت. سيتم سداد القرضين في ٣٠ يونيو ٢٠٢١.

(هـ) ***مكافآت الإدارة الرئيسية***

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
رواتب ومزايا وأتعاب ومكافآت نهاية الخدمة لأعضاء مجلس الإدارة	**٣,٦٥٤**	٦,٢٩٤
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	**٨٥**	٧٤

لا تشمل مكافآت الإدارة الرئيسية المصروفات القابلة للاسترداد البالغة ١٦٦ ألف درهم (٢٠١٨: ١٦٩ ألف درهم).

(و) لم يتقاضى أعضاء مجلس إدارة المجموعة أي رسوم للمجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٢٢- الإيرادات التشغيلية

تستمد المجموعة إيراداتها من العقود المبرمة مع العملاء لنقل السلع والخدمات بمرور الوقت وفي وقت معين في التدفقات الرئيسية التالية من الإيرادات. يتوافق هذا مع معلومات الإيرادات التي تم الإفصاح عنها لكل قطاع يتم الإبلاغ عنه بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٨ (إيضاح رقم ٦).

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
تأجير السفن	**١٥٩,١٦٢**	١٣٢,١٩٢
خدمات الشحن	**٦,٦٢٢**	١٣,٥٦٣
بيع وتوزيع المنتجات البحرية	**١٠٢**	٤٠٧
الخدمات الفنية	**٢٨٤**	٥٤٩
إدارة السفينة	**٩١**	٣٦٦
	١٦٦,٢٦١	١٤٧,٠٧٧

٢٣- التكاليف التشغيلية

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم (معاد عرضه)
تأجير السفن:		
تشغيل السفن- السفن	**٩٥,٧٢٢**	٦٠,٥٧١
تشغيل السفن- قوارب الطاقم	**٤,٨٤١**	٣,٨٢١
استهلاك السفن (باستثناء قوارب الطاقم)	**٥٣,٤٢١**	٤٥,٢٧٤
إطفاء تكاليف الإرساء في الأحواض الجافة	**١٢,٦٢٦**	٧,١٦٩
إصلاح السفن	**٨٧٣**	١,٢٥٠
خدمات الشحن:		
تكاليف تشغيلية	**٤,١٩٩**	٩,٨٤٨
بيع وتوزيع المنتجات البحرية	**٣٤**	٢١٠
الخدمات الفنية	**١٠١**	١٥٨
	١٧١,٨١٧	١٢٨,٣٠١

٢٤- المصاريف العمومية والإدارية

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
تكاليف الموظفين (إيضاح ٢٥)	**١٥,٤٥٦**	١٧,٧٨٠
الأتعاب المهنية	**٣,٩٢٢**	١٤,١١٢
خسارة صرف العملات الأجنبية	**٩٣٩**	٤,٢١٠
مصاريف إدارية أخرى	**١٢,٢٤١**	٧,٧٦٢
	٣٢,٥٥٨	٤٣,٨٦٤

لم تقم المجموعة بأي مساهمات اجتماعية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨- لا شيء).

٢٥- تكاليف الموظفين

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
الرواتب والأجور	**١٣,١٥٣**	١٣,٧٥٧
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح ١٩)	**٤٦٧**	٣٩٠
مزايا أخرى	**١,٨٣٦**	٣,٦٣٣
	١٥,٤٥٦	١٧,٧٨٠

٢٦- أرباح الأسهم

	٢٠١٩	٢٠١٨
الخسارة للسنة (ألف درهم)	**(٣٢٤,٩٣٢)**	(٤٠,٠١٦)
عدد الأسهم (إيضاح ١٢)	**١,٠١٩,٢٠٩,٢٥٠**	٩١٩,٢٠٩,٢٥٠
الأرباح الأساسية والمخففة للسهم	**(٠,٣٢٤) درهم**	(٠,٠٤٦) درهم

يتم احتساب الأرباح الأساسية للسهم بتقسيم الأرباح العائدة لمالكي المجموعة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة. في ١٨ نوفمبر ٢٠١٨، قامت المجموعة بإصدار ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سند إسلامي قابل للتحويل والذي يكون له تأثير على الأرباح المخففة للسهم.

٢٧- تكاليف التمويل

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
تكلفة التمويل على:		
- قروض لأجل	**٣٣,٢٤٦**	٢١,٤٢٢
- تسهيلات تمويل مرابحة	**٨٣٧**	-
- قرض من المساهمين [إيضاح ٢١ (ب)]	**١,٣٢٦**	٧٧٠
- قروض أخرى	**٢٠١**	-
رسوم أخرى	**٢٦٥**	١٠١
	٣٥,٨٧٥	٢٢,٢٩٣

٢٨- الإيجارات التشغيلية كمؤجر

تقوم المجموعة بتأجير السفن البحرية بموجب عقود تأجير تشغيلي (عقود تأجير آجلة). ويتم عادةً التفاوض على القيمة الإيجارية لتعكس القيم الإيجارية السائدة بالسوق عند إبرام / تجديد عقد الإيجار. وفيما يلي الحد الأدنى للذمم المدينة للقيم الإيجارية في المستقبل بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء (باستثناء تلك التي تملكها المشاريع المشتركة) هو على النحو التالي:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
بحد أقصى سنة واحدة	**١٠٨,٥٠٤**	١٠٦,٥٧٨
بين سنة وخمس سنوات	**٢٩٦,٣٥٧**	٣٩٥,٤٩٥
أكثر من خمس سنوات	**-**	٦,٨٨٠
	٤٠٤,٨٦١	٥٠٨,٩٥٣

٢٩- الأدوات المالية بحسب الفئة

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات المالية		
القروض والذمم المدينة		
ذمم تجارية مدينة وأخرى (باستثناء الدفعات المقدمة للموردين والمبالغ المدفوعة مقدماً)	**٣٧,٧١٣**	٥٦,٣١٨
مطلوب من طرف ذي علاقة	**-**	١,٠١٧
النقد والأرصدة البنكية	**٢٨,٤٠٠**	٣٤,٢٧٩
	٦٦,١١٣	٩١,٦١٤
المطلوبات المالية		
مطلوبات مالية أخرى		
ذمم تجارية دائنة وأخرى (باستثناء الدفعات المقدمة من العملاء وتوزيعات الأرباح المطلوبة)	**١٠٥,٨٢٧**	١٢٢,٦٦٤
قروض	**٣٩٥,٤٠٣**	٤٠٢,٥٣٠
قرض من أطراف ذات علاقة	**٣٧,٤٤٣**	-
مطلوب إلى طرف ذو علاقة	**١٤٤**	-
عقود الإيجار التمويلية	**٦٠,٢١٩**	٦١,٤٤٧
	٥٩٩,٠٣٦	٥٨٦,٦٤١

٣٠- الالتزامات

(أ) التزامات متعلقة مصاريف رأسمالية

بلغت المصاريف الرأسمالية للمجموعة ٣,٢١٩ ألف درهم (٢٠١٨: ٤,٠٢٦ ألف درهم).

(ب) التزامات متعلقة بعقود الإيجار التشغيلية

فيما يلي الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
بحد أقصى سنة واحدة	**-**	١,٠٧٠
أكثر من سنة واحدة وأقل من خمس سنوات	**-**	٢,٥٨٠
	-	٣,٦٥٠

٣١- الضمانات

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
ضمانات بنكية	**١٠٥**	١٠٥

كانت لدى المجموعة ضمانات بنكية ناتجة في سياق العمل الاعتيادي، ولا يتوقع أن ينتج عنها أي مطلوبات جوهرية.

٣٢- المطلوبات الطارئة

المطلوبات الطارئة

دائماً ما تظهر تشريعات ولوائح تنظيمية تتعلق بالملكية القانونية والضرائب والمعاملات بالعملات الأجنبية في عدد من الدول التي تعمل فيها المجموعة. وبعض هذه التشريعات واللوائح التنظيمية لا تكون دائماً واضحة في صياغتها، ويخضع تفسيرها لوجهات نظر السلطات المحلية والوطنية. وهناك أمثلة على التناقض في وجهات النظر بين السلطات المحلية والوطنية بشأن مثل هذه التشريعات.

تقضي سياسة المجموعة بقيد خسارة في الفترة المحاسبية التي يحتمل تكبدها المجموعة فيها، على أن يتم تحديد المبلغ بشكلٍ معقول.

ستظل عمليات المجموعة ومركزها المالي يتأثر بالتطورات السياسية والتي تتضمن تطبيق التشريعات واللوائح التنظيمية الحالية والمستقبلية. وإن المجموعة على قناعة بأن هذه المطلوبات الطارئة، فيما يتعلق بعملياتها، ليست جوهرية بأكثر مما تتعرض له الشركات المثيلة العاملة بنفس القطاع والدول التي تعمل فيها المجموعة.

الموجودات المحتملة

قدم أحد المساهمين الرئيسيين في الشركة تعهدًا غير قابل للاسترداد وغير مشروط وضمان تأمين أداء بائع سفن المواشي كما هو محدد في اتفاقية إطار البيع للسفينة. وفقًا لاتفاقية إطار البيع، قدم البائع ضمانًا في حالة انخفاض قيمة السفن (على النحو الذي يحدده مُثمن طرف ثالث مستقل خلال فترة من السنوات التالية لتاريخ نقل ملكية السفن إلى المشتري) من أسعار / قيم شراء السفن المنصوص عليها في عقد البيع، ثم سيدفع البائع الفرق في قيم السفن كما هو محدد في عقد البيع وتقرير التقييم العادل المحدد في وقت البيع. علاوة على ذلك، تضمن البائع أيضًا أنه إذا لم يتم تحقيق صافي أسعار التأجير أو في حالة توقف السفن عن العمل في أي وقت خلال السنوات الخمس، فإن البائع سيدفع مبلغًا يساوي الفرق في القيم بين الميثاق الفعلي معدل التوظيف الذي تحصل عليه السفن ومعدلات الإيجار الصافية.

كما تاريخ إعداد التقارير المالية تقوم المجموعة بتقييم مبلغ هذا الضمان ليتم الاعتراف به عند انتهاء سنتين، أي في أكتوبر ٢٠٢٠.

٣٣- إدارة المخاطر المالية

٣٣-١ عوامل المخاطر المالية

نظرة عامة

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية نتيجة استخدامها للأدوات المالية:

أ) مخاطر السوق

ب) مخاطر الائتمان، و

ج) مخاطر السيولة

يعرض هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل من المخاطر أعلاه، وأهداف وسياسات وعمليات المجموعة لقياس وإدارة المخاطر وإدارة المجموعة لرأس المال.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة لإنشاء ومراقبة إطار عمل لإدارة مخاطر المجموعة. إن الإدارة العليا للمجموعة مسؤولة عن تطوير ومراقبة سياسات إدارة مخاطر المجموعة وتقديم تقارير دورية بأنشطتها إلى مجلس الإدارة.

تتم إدارة المخاطر من قبل قسم المالية في إطار السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. يقوم قسم المالية لدى المجموعة بتحديد وتقييم المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية لدى المجموعة. ويقوم مجلس الإدارة بتوفير سياسات موثقة لإدارة المخاطر بشكلٍ عام، بالإضافة إلى سياسات موثقة أخرى تغطي مجالات محددة، مثل مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر معدل الأرباح ومخاطر الائتمان واستثمار السيولة الفائضة. يتم إعداد تقارير شهرية عن عملية إدارة المخاطر المالية على مستوى المجموعة، ويتم رفعها إلى كبار المسؤولين بالإدارة العليا لدى المجموعة.

مخاطر السوق

مخاطر صرف العملات الأجنبية

إن المجموعة ليست معرضة بشكلٍ كبير لمخاطر صرف العملات الأجنبية نظراً لأن غالبية مشترياتها ومبيعاتها وسلفياتها مقومة أساساً بالعملات الوظيفية لشركات المجموعة أو بالدرهم الإماراتي المرتبط بالدولار الأمريكي. تم تحويل مبالغ بالدولار الأمريكي إلى الدرهم الإماراتي بمعدل ١ دولار أمريكي =٣,٦٦ درهم إماراتي نظراً لوجود ربط مستمر بين الدولار الأمريكي والدرهم الإماراتي.

مخاطر الأسعار

لا تتعرض المجموعة لأي مخاطر أسعار جوهرية.

مخاطر معدلات أرباح للقيمة العادلة

لا تتعرض المجموعة لأي مخاطر أرباح جوهرية للقيمة العادلة نتيجة التغيرات في معدلات الأرباح.

مخاطر معدلات أرباح للتدفقات النقدية

تنشأ مخاطر معدلات الأرباح لدى المجموعة بشكلٍ رئيسي من السلفيات طويلة الأجل بأسعار ربح متغيرة. إن السلفيات الصادرة بأسعار متغيرة تُعرّض المجموعة لمخاطر معدلات أرباح للتدفقات النقدية.

تقوم إدارة المجموعة بمراقبة مخاطر معدل الأرباح لدى المجموعة على أساس شهري، ويتم اعتماد سياسة مخاطر معدل الأرباح بصورة ربع سنوية من قبل مجلس الإدارة. تقوم الإدارة بتحليل تعرّض المجموعة لمخاطر معدل الأرباح بشكلٍ نشطٍ وحيوي. وتتم محاكاة تصورات مختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار إعادة التمويل وتجديد المراكز الحالية ومصادر التمويل البديلة والتحوط. واستناداً إلى هذه التصورات، تقوم المجموعة بحساب مدى تأثر الأرباح والخسائر بأي تغيّر يطرأ على معدل الأرباح. لا يتم استخدام التصورات إلا للمطلوبات التي تمثل المراكز الكبرى المحملة بمعدل أرباح. وتتم محاكاة ذلك بصورة شهرية للتحقق من أن الحد الأقصى للخسارة المحتملة يكون ضمن الحدود الموضوعة من قبل الإدارة.

فيما لو تغيّر معدل الأرباح على السلفيات من البنوك بواقع ٥٠ نقطة أساس (في حالة معدل الأرباح المتغيرة) مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، لكان التغيير على صافي (الخسائر)/ الأرباح وحقوق الملكية لدى المجموعة بلغ ٢,٣٨٤ ألف درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: ١,٧٦٤ ألف درهم) كنتيجة لذلك.

مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان في الأساس من الذمم التجارية المدينة والنقد في الصندوق والأرصدة بنكية والمبالغ المطلوبة من الأطراف ذات العلاقة. لا تتعامل المجموعة إلا مع المصارف والمؤسسات المالية المصنفة تصنيفاً مستقلاً أو تلك التي تتمتع بسمعة طيبة. إن الذمم المدينة الأخرى والمبالغ المطلوبة من الأطراف ذات العلاقة، باستثناء التي تم تكوين مخصص لها، قابلة للاسترداد بشكلٍ كامل في تاريخ إعداد التقرير.

يمكن تقييم الجدارة الائتمانية للموجودات المالية المحتفظ بها لدى المصارف بالرجوع إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية وفقاً لما يلي:

	تصنيف (مودين)			
الطرف المقابل	**٢٠١٩**	٢٠١٨	**٢٠١٩**	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم	**ألف درهم**	ألف درهم
البنوك				
أ	**Aa١**	لا ينطبق	**١٣,٤٥٤**	-
ب	**لا ينطبق**	A٢	**-**	٢٠,٧٢٥
ج	**Aa٣**	Aa٣	**١٠,٥٦٤**	١٠,٦٠١
د	**Baa١**	Baa١	**٤٩**	١,١١٧
ه	**A٢**	A٢	**٢,٧٨١**	٦٩٤
و	**A١**	A١	**٩١٥**	٥٤٩
ز	**A٣**	A٣	**٤٣٠**	١١٥
ح	**Baa١**	Baa١	**٢٧**	٢٧
ط	**Aa٣**	Aa٣	**٢٣**	٢٣
ي	**A٣**	A٣	**-**	٣
ك	**A١**	A١	**-**	٣
ل	**A٣**	A٣	**-**	١
النقد لدى البنوك (إيضاح ١٣)			**٢٨,٢٤٣**	٣٣,٨٥٩

تم الإفصاح عن مخاطر الائتمان المتعلقة بالذمم التجارية المدينة والأخرى في الإيضاح رقم ١٢.

مخاطر السيولة

يتم إجراء توقعات التدفقات النقدية على المنشآت التشغيلية للمجموعة ويتم تجميعها بواسطة قسم المالية لدى المجموعة. يقوم قسم المالية بمراقبة التوقعات المتجددة لمتطلبات السيولة لدى المجموعة بما يضمن توفر السيولة الكافية لتلبية الاحتياجات التشغيلية مع الاحتفاظ بقدرٍ كافٍ من تسهيلات الاقتراض الملتزم بها غير المسحوبة في جميع الأوقات لكي تتفادى المجموعة خرق سقوف أو تعهدات الاقتراض (إن وجدت) لأي من تسهيلات القروض، وأيضاً لتغطية متطلبات رأس المال في المستقبل. تأخذ تلك التوقعات بعين الاعتبار خطط المجموعة لتمويل الديون والالتزام بالتعهدات والوفاء بالمعدلات الداخلية المستهدفة لبيان المركز المالي الموحد.

فيما يلي آجال الاستحقاق التعاقدي للمطلوبات المالية، بما في ذلك دفعات تكاليف التمويل وتأثير اتفاقيات المقاصة:

	القيمة المدرجة	***التدفقات النقدية التعاقدية***	***أقل من سنة واحدة***
	ألف درهم	***ألف درهم***	***ألف درهم***
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩			
ذمم تجارية دائنة وأخرى (باستثناء الدفعات المقدمة من العملاء وتوزيعات الأرباح المطلوبة)	**٩٥,٢٦١**	**٩٥,٢٦١**	**٩٥,٢٦١**
مطلوب لطرف ذو علاقة	**١٤٤**	**١٤٤**	**١٤٤**
سلفيات من البنوك	**٣٩٥,٤٠٣**	**٤٨٤,٣٧٤**	**١٤٠,٢٥١**
عقود الإيجار التمويلية	**٦٠,٢١٩**	**٨٣,١٥٠**	**١٧,٧٧٢**
	٥٥١,٠٢٧	**٦٦٢,٢٩٩**	**٢٥٣,٤٢٨**

	القيمة المدرجة	*التدفقات النقدية التعاقدية*	*أقل من سنة واحدة*
	ألف درهم	*ألف درهم*	*ألف درهم*
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨			
ذمم تجارية دائنة وأخرى (باستثناء الدفعات المقدمة من العملاء وتوزيعات الأرباح المطلوبة)	١١٢,٠٦٤	١١٢,٠٦٤	١١٢,٠٦٤
سلفيات من البنوك	٤٠٢,٥٣٠	٤٢٢,١٠٥	٣٢٩,٤٢٧
عقود الإيجار التمويلية	٥٧,٧٩٧	٨٣,١٠٦	٩,٦١٥
	٥٧٢,٣٩١	٦١٧,٢٧٥	٤٥١,١٠٦

تبلغ تكاليف التمويل المستقبلية المتعلقة بالسلفيات البنكية ٣٦,٩٨٣ ألف درهم (٢٠١٨: ٤٤,٨٨٣ ألف درهم). فيما يلي بيان الدفعات لهذه التكاليف:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف درهم	ألف درهم
بحد أقصى سنة واحدة	**١٦,١٨٨**	١٢,٦١٤
من سنة إلى خمس سنوات	**٢٠,٧٩٥**	٣٢,٢٦٩
	٣٦,٩٨٣	٤٤,٨٨٣

٣٤- إدارة مخاطر رأس المال

يتمثل الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال المجموعة في الحفاظ على هيكل رأس المال الأمثل الذي يدعم أعمال المجموعة، وبالتالي زيادة حقوق المساهمين والمنافع لأصحاب المصلحة الآخرين. ومن أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، فقد تقوم المجموعة بتعديل مبالغ الأرباح الموزعة على المساهمين أو إصدار أسهم جديدة لخفض الدين.

تراقب المجموعة رأس المال على أساس نسبة المديونية. يتم حساب هذه النسبة بقسمة صافي الدين على مجموع رأس المال. يمثل صافي الدين "الإيجار التمويلي" و"السلفيات من البنوك" و"القروض الأخرى" (جزء من "الذمم التجارية الدائنة والأخرى") كما في بيان المركز المالي الموحد مخصوماً منها "النقد وما يعادله" كما في بيان التدفقات النقدية الموحد. يُحتسب مجموع رأس المال على أساس "مجموع حقوق الملكية" ببيان المركز المالي الموحد مضافاً إليها صافي الدين.

	٢٠١٩ ألف درهم	٢٠١٨ ألف درهم (معاد عرضه)
إجمالي القروض (إيضاحي ١٧ و ١٨)	**٤٥٥,٦٢٢**	٤٦٣,٩٧٧
النقد وما يعادله (إيضاح ١٣)	**(١٦,٩٢١)**	(٢٣,١٣٠)
صافي الدين	**٤٣٨,٧٠١**	٤٤٠,٨٤٧
إجمالي حقوق الملكية	**٦٠٢,٥٥٦**	٩٢٩,٧٧٧
إجمالي رأس المال	**١,٠٤١,٢٥٧**	١,٣٧٠,٦٢٤
نسبة المديونية	**٤٢,١٪**	٣٢,٢٪

٣٥- إعتماد البيانات المالية الموحدة

اعتمد مجلس الإدارة البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وصرح بإصدارها بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٠.

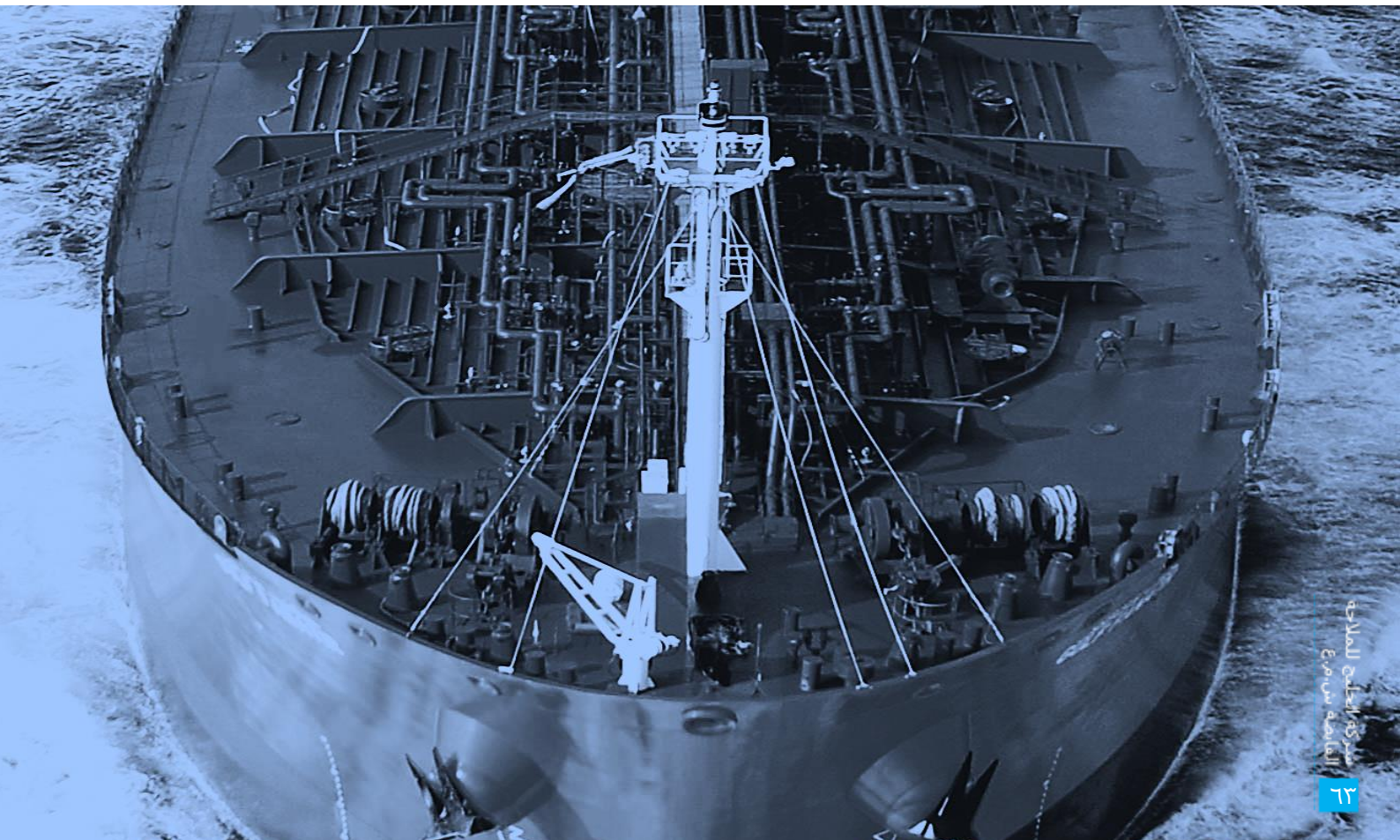

الخليج للملاحة القابضة ش م ع

ط ٣٩، برج المكاتب API Trio
البرشاء ١، شارع الشيخ زايد
دبي، الامارات العربية المتحدة

الهاتف: ٠١٠٤ ٤٢٧ ٤ ٩٧١+

البريد إلكتروني: info@gulfnav.com

الموقع الإلكتروني: www.gulfnav.com